مدى إسهام " برنامج السلامة الشخصية للحماية من العنف " في تعزيز حقـوق الطفل في رياض الأطفال بالمملكة العربية السعودية

The Extent of the Contribution of the "Personal Safety Program for Protection from Violence" in Promoting Children's Rights in Kindergartens in Saudi Arabia

إعداد

ابتهال عبيدالله عويد الأحمدي

Ibtehal Abdullah Owaid Al-Ahmadi

قسم سياسات واقتصاديات التعليم - كلية التربية - جامعة طيبة

أ.د/ محمد الذبياني

Prof.Mohammed Al-dhibiani

أستاذ بقسم سياسات واقتصاديات التعليم - كلية التربية - جامعة طيبة

Doi: 10.21608/jasep.2025.457854

استلام البحث : ٢٨ / ٦ /٢٠٢٥

قبول النشـــر: ١١ / ٨ / ٢٠٢٥

الأحمدي، ابتهال عبيدالله عويد والذبياني، محمد (٢٠٢٥). مدى إسهام " برنامج السلامة الشخصية للحماية من العنف " في تعزيز حقوق الطفل في رياض الأطفال بالمملكة العربية السعودية.***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،٩(٥٣)، ٢٣ – ٦٤.

http://jasep.journals.ekb.eg

مدى إسهام " برنامج السلامة الشخصية للحماية من العنف " في تعزيز حقوق الطفل في رياض الأطفال بالمملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام برنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف" في تعزيز حقوق الطفل ضمن السياسات التربوية في المملكة العربية السعودية، مع تقديم مقترحات تطويرية لمحتواه. اعتمدت الباحثة منهج تحليل المحتوى ، حيث تم تحليل محتوى الحقيبة التدريبية الموجهة لمعلمات رياض الأطفال وفق بطاقة تحليل اشتملت على عدد من المحاور والفئات ذات الصلة بأنواع العنف وحقوق الطفل. أظهرت النتائج أن الحقيبة تركز بشكل كبير على الإساءة الجنسية، مقابل تناول أقل للإساءة الجسدية والنفسية والإهمال، كما يغلب عليها الطرح النظري ويفتقر محتواها للتوجيهات التطبيقية والأدوات المساعدة للمعلمة. وتوصي الدراسة بتعزيز التوازن في تناول محاور العنف المختلفة داخل الحقيبة،وبإعادة تنظيم الحقيبة بطريقة بصرية واضحة، وتضمين عناصر داعمة مثل الأنشطة التفاعلية والقصص التربوية، بما يعزز من فاعليتها في حماية الأطفال ويحقق أهداف السياسات الوطنية في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: السلامة الشخصية، حقوق الطفل، رياض الأطفال، العنف، السياسات التربوية.

Abstract:

This study aimed to evaluate the contribution of the “Personal Safety Program for Protection from Violence” in promoting children’s rights within the framework of educational policies in the Kingdom of Saudi Arabia, while also providing development-oriented recommendations for improving its content. The researcher adopted a quantitative content analysis method to systematically examine the training package directed at kindergarten teachers. The findings revealed a strong focus on sexual abuse, with less emphasis on physical abuse, psychological abuse, and neglect. The content leaned heavily toward theoretical presentation and lacked practical guidance and supportive tools for teachers. The study recommends reorganizing the training content using clear visual formats and incorporating supportive elements such as interactive activities and educational stories, in order to enhance the program’s

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

effectiveness in protecting children and aligning with national educational policy goals..

Keywords: Personal safety, children's rights, kindergarten, violence, educational policy

تمهيد

منذ أن انضمت المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المنعقدة عام ١٩٨٩، والتي تم التصديق عليها بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧) بتاريخ ١٤١٦/٤/١٦هـ الموافق ١٩٩٥/٩/٣م، أصبحت حماية حقوق الطفل جزءًا من الالتزامات الوطنية الشاملة (البراك، ٢٠١٨).

وقد أدرجت سياسات التعليم في المملكة تعزيز حقوق الطفل وحمايته كأحد أهدافها الرئيسية، بما يسهم في بناء بيئة تعليمية آمنة وشاملة. وفي هذا السياق، أشار العرمان (١٤٢٨هـ) إلى أن حقوق الطفل في المواثيق الدولية تهدف إلى توفير بيئة تحمي الأطفال من العنف والإيذاء وتعزز نموهم الجسدي والنفسي والاجتماعي، كما أكد أن تعزيز حقوق الطفل يتطلب جهودًا وطنية تتكامل مع الالتزامات الدولية لتحقيق أهداف حماية الطفل.

وقد أطلقت وزارة التعليم برنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف" والذي يهدف إلى تعزيز وعي الممارسين التربويين بحماية الطفل من العنف والإيذاء من خلال تطوير معارفهم ومهاراتهم في تطبيق استراتيجيات السلامة الشخصية، بما يسهم في توفير بيئة آمنة وداعمة لنمو الطفل في مرحلة رياض الأطفال. (وزارة التعليم، ١٤٤٣ هـ).

ويُعد هذا البرنامج جزءًا من الجهود الوطنية المتكاملة بالتعاون مع عدد من الجهات والشراكات، مثل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وبرنامج الأمان الأسري الوطني، ومنظمة اليونيسف. وتشمل هذه الشراكات إعداد وتنفيذ دورات تدريبية لبناء مهارات الكشف المبكر والتدخل في حالات الإساءة والإهمال.

ويركز هذا البحث على تحليل محتوى حقيبة تدريبية لبرنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف" باستخدام منهج تحليل المحتوى. ويهدف البحث إلى التعرف على مدى إسهام برنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف" في تعزيز حقوق الطفل في ضوء السياسات التربوية بالمملكة العربية السعودية والمقترحات التي يمكن أن تُسهم في تحسين محتوى الحقيبة وذلك لتحقيق أهدافها .

مشكلة الدراسة

تُعد حماية حقوق الطفل وتعزيز سلامته من أهم القضايا التي تتطلب تدخلًا تربويًا فاعلا خصوصا في المراحل العمرية المبكرة. وتبرز أهمية البرامج الوقائية

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

التي تُسهم في تحسين العادات الصحية للأطفال وتعزيز مهاراتهم في التعامل مع المخاطر اليومية، كما أن دمج الأسرة والمدرسة في مثل هذه البرامج يُحقق نتائج إيجابية ملحوظة في تنمية مهارات السلامة الشخصية لدى الأطفال.(فتح الله،٢٠١٤)

وفي هذا الإطار، تسعى وزارة التعليم من خلال مركز بحوث سياسات التعليم إلى تطوير السياسات التربوية وتحسين جودة النظام التعليمي على مستوى التعليم العام والعالي. ويُعد برنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف" إحدى المبادرات التي تتوافق مع رسالة المركز، الذي يهدف إلى دعم البرامج التعليمية الوقائية التي تعزز حقوق الطفل وتوفر بيئة تعليمية آمنة. (وزارة التعليم، ٢٠٢٣)

ومع ذلك، تبقى الحاجة قائمة إلى تقييم مدى فاعلية هذا البرنامج لتحقيق أهدافه الوطنية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى استكشافه.

اسئلة الدراسة:

- ما مدى إسهام برنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف" في تعزيز حقوق الطفل في ضوء السياسات التربوية بالمملكة العربية السعودية؟
- ما المقترحات التي يمكن أن تُسهم في تحسين محتوى حقيبة برنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف" لتحقيق أهدافها؟

أهداف الدراسة:

١- معرفة مدى إسهام برنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف" في تعزيز حقوق الطفل في ضوء السياسات التربوية بالمملكة العربية السعودية.

٢- تقديم توصيات يمكن أن تُسهم في تحسين محتوى حقيبة برنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف" لتحقيق أهدافها.

أهمية الدراسة:

أولًا: الأهمية النظرية:

١.يساهم البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بحماية حقوق الطفل في مرحلة رياض الأطفال، من خلال تسليط الضوء على برنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف" كأحد البرامج الوقائية في المملكة العربية السعودية.

٢.يدعم الجهود الأكاديمية لفهم مدى توافق محتوى الحقيبة التدريبية مع أهداف السياسات التربوية الوطنية والدولية.

٣.يعزز من فهم أهمية البرامج الوقائية في بناء بيئات تعليمية آمنة تسهم في تحقيق التوازن بين الجوانب التربوية والاجتماعية.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية:

١.يوفر البحث تحليلات كمية دقيقة تسهم في تقييم برنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف" مما يساعد في تحسين تصميم وتنفيذ البرامج المشابهة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٢.يقدم توصيات عملية قائمة على التحليل الكمي لمحتوى الحقيبة، ما يمكن أن يُفيد وزارة التعليم ومراكز بحوث السياسات التربوية في تحسين جودة البرامج الوقائية.
٣.يدعم صناع القرار والمعنيين في مجال التربية والتعليم لتطوير برامج تعليمية وقائية تخدم الأطفال في مرحلة رياض الأطفال وتحقيق أهداف السياسات التربوية الوطنية.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على تحليل محتوى حقيبة برنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف" مع التركيز على العناصر المتعلقة بحماية الطفل وتعزيز حقوقه، ومدى توافقها مع السياسات التربوية الوطنية ، ويقتصر البحث على تحليل محتوى الحقيبة التدريبية فقط، دون إشراك المعلمات، الأطفال، أو المشرفين التربويين.

الحدود الزمانية: تم تحليل محتوى الحقيبة التدريبية لبرنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف" خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٤٦ هـ.

مصطلحات الدراسة:

- **برنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف":** هو برنامج تربوي وقائي أطلقته وزارة التعليم السعودية، يهدف إلى تنمية معارف ومهارات المتدربات على برنامج السلامة الشخصية في مرحلة رياض الأطفال لحماية الأطفال من العنف والإيذاء. (وزارة التعليم،٢٠١٩)

  وتعرفه الباحثة بأنه هو برنامج تدريبي وقائي موجه لمعلمات رياض الأطفال، يهدف إلى تزويدهن بالمعارف والمهارات اللازمة لحماية الأطفال من العنف والإيذاء، من خلال التعرف على المؤشرات والأسباب المرتبطة به، وتنمية قدراتهن في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال، بما يسهم في توفير بيئة آمنة ومستدامة تتماشى مع توجهات السياسات الوطنية في تعزيز حقوق الطفل.
- **حقوق الطفل:** تشير حقوق الطفل إلى مجموعة الحقوق الأساسية التي تكفلها القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، وأبرزها اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٨٩. تشمل هذه الحقوق حق الطفل في البقاء والنمو، الحماية من الإيذاء والإهمال، الحصول على التعليم الجيد، والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياته. تسعى هذه الحقوق إلى توفير بيئة آمنة وداعمة تُمكّن الطفل من تحقيق إمكانياته الكاملة في جميع الجوانب الجسدية، النفسية، والاجتماعية (يونيسف، ٢٠١٤).

  كما عرفها جابر (٢٠١١، ص ٧٣) "حقوق الطفل بأنها جميع الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الطفل في التربية والتعليم، ويلزم أن تأتي من بيئة آمنة، صحية، علمية، تربوية، نفسية واجتماعية، أسوة بأقرانه من جميع أنحاء العالم (السلمي ،٢٠٢٤)

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وتعرفه الباحثة بأنه إطار شامل لضمان رفاه الطفل من خلال حماية حقوقه وتوفير بيئة تعليمية واجتماعية تُسهم في تنمية قدراته، مع التركيز على تعزيز حقه في الحماية كأحد المرتكزات الأساسية لتحقيق نموه السليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

- **رياض الأطفال:** يعرفها الشريف (٢٠١٣،ص٢٠١٣) "هي المرحلة التعليمية الأولى التي تُعد القاعدة الأساسية لمراحل التعليم المختلفة، حيث تُقدَّم فيها الأصول الأولى والأسس الراسخة التي تقوم عليها العملية التعليمية المقصودة وغير المقصودة "

كما عرفتها الجمال (٢٠١١، ص٩٥) بأنها "المؤسسات التربوية العلمية التي ترعى الأطفال في مرحلة سنية من ثلاثة أو أربع سنوات حتى سنة السادسة أو السابعة، وتسبق مرحلة أساسية، وتقدم لها الأطفال رعاية منظمة هادئة محددة المعالم، لها فلسفتها وأسسها وأساليبها وطرقها التي تستند إلى مبادئ علمية".

وتعرفها الباحثة على أنها المرحلة التعليمية التأسيسية التي تهدف إلى تهيئة الطفل للانتقال إلى المراحل التعليمية الأعلى من خلال تقديم بيئة تعليمية آمنة وداعمة، تركز على تنمية شخصية الطفل بشكل شامل، بما يشمل الجوانب النفسية والاجتماعية والعقلية، عبر أنشطة تربوية موجهة تستند إلى أسس علمية تراعي احتياجات الطفل الفردية.

الإطار النظري

العنف ضد الأطفال

يُعد العنف ضد الأطفال إحدى القضايا الأكثر خطورة التي تهدد المجتمعات، ليس فقط في العصر الحديث، بل منذ أقدم العصور، حيث كان الاهتمام بحقوق الطفل من أولويات الحكماء والفلاسفة والعلماء عبر التاريخ. فمنذ فجر الحضارات، أُدركَ أن الطفل هو أمل الأمة ومستقبلها، وهو الأساس الذي تُبنى عليه المجتمعات، ولذلك كان الاهتمام بحمايته ورعايته جزءًا جوهريًا من الحكمة الإنسانية والسياسات العادلة. (حجازي ،٢٠١٤)

وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف، ٢٠١٩)، يُعرَّف العنف ضد الأطفال بأنه "كل شكل من أشكال الإساءة، أو الإهمال، أو الاستغلال، أو المعاملة القاسية، سواء كانت جسدية أو نفسية أو جنسية، والتي تلحق الأذى بصحة الطفل الجسدية أو العقلية أو العاطفية". يشمل هذا العنف مختلف البيئات التي يتواجد فيها الطفل، مثل الأسرة، المؤسسات التعليمية، المجتمعات، وحتى الفضاء الرقمي.

وفي حين يركز تعريف اليونيسف على أشكال الإساءة وتأثيرها على الطفل، يبرز تعريف منظمة الصحة العالمية (٢٠٢٠) بُعدًا آخر يتعلق باستخدام القوة أو السلطة في إلحاق الأذى بالأطفال. فقد عرّفت المنظمة العنف ضد الأطفال بأنه "الاستخدام المتعمد للقوة أو السلطة من قبل فرد أو جماعة، مما يؤدي إلى ضرر فعلي

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

أو محتمل للطفل، سواء كان ذلك ضررًا جسديًا، نفسيًا، أو اجتماعيًا". يتسع هذا المفهوم ليشمل الإساءة البدنية المباشرة، مثل الضرب والإيذاء الجسدي، وكذلك الإساءة غير المباشرة، كالإهمال العاطفي والحرمان من الاحتياجات الأساسية، والتي قد يكون تأثيرها طويل الأمد على نمو الطفل النفسي والاجتماعي.

اشكال العنف في مرحلة الطفولة المبكرة:

يتكون هرم ماسلو للحاجات الإنسانية من خمس مستويات رئيسية، تبدأ بالحاجات الأساسية اللازمة لبقاء الإنسان، ثم تتصاعد تدريجيًا نحو تحقيق الذات، في قاعدته تأتي الحاجات الفسيولوجية، والتي تشمل الضرورات الحيوية مثل الغذاء، الماء، النوم، والرعاية الصحية، إذ لا يمكن للإنسان مواصلة حياته دون تلبيتها. يلي ذلك حاجة الأمان، حيث يسعى الفرد إلى الشعور بالاستقرار والحماية من المخاطر والبيئات العنيفة، مما يمنحه إحساسًا بالطمأنينة والاستقرار النفسي. (الدريويش ،٢٠٢٥)

بعد ذلك، تظهر حاجة الحب والانتماء، حيث يحتاج الإنسان إلى بناء علاقات اجتماعية إيجابية، سواء داخل الأسرة أو مع الأصدقاء والمجتمع، مما يعزز شعوره بالقبول والدعم العاطفي. ومع استمرار التطور النفسي والاجتماعي، تصبح حاجة التقدير والاحترام ضرورية، حيث يسعى الفرد إلى الشعور بالقيمة الذاتية من خلال الحصول على التشجيع والاعتراف بقدراته، مما يعزز ثقته بنفسه. وفي قمة الهرم، يصل الإنسان إلى مرحلة تحقيق الذات، وهي المرحلة التي يتمكن فيها من تطوير مهاراته، تحقيق طموحاته، والاستقلال فكريًا وإبداعيًا، ليصل إلى أعلى درجات النمو الشخصي والإنجاز. (زهران،٢٠٠٥)

من هذا المنطلق، يمكن تصنيف أشكال العنف ضد الأطفال بناءً على تأثيرها المباشر على احتياجات الطفل الأساسية:

العنف الذي يهدد الحاجات الفسيولوجية (أساس الهرم): يؤثر العنف في هذا المستوى على الاحتياجات الأساسية للطفل للبقاء على قيد الحياة، ويشمل:

•العنف الجسدي: مثل الضرب، الحرق، والإيذاء الجسدي الذي قد يؤدي إلى أضرار بدنية خطيرة.

•الإهمال الجسدي: مثل الحرمان من الغذاء، الرعاية الصحية، أو النوم الكافي، مما يؤثر على صحة الطفل الجسدية والنفسية. (أبو النصر ،٢٠٢٢)

العنف الذي يهدد حاجة الأمان: يهدد هذا النوع من العنف شعور الطفل بالاستقرار النفسي والجسدي،

مما يؤدي إلى حالة من الخوف الدائم، ويشمل:

•العنف النفسي: مثل التهديد المستمر، الترهيب، أو التخويف، مما يؤدي إلى اضطرابات القلق والخوف المزمن

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

•البيئات غير الآمنة: مثل العنف الأسري أو التعرض للتنمر في المدرسة، مما يجعل الطفل يعيش في حالة توتر دائمة. (بدوي،٢٠١٨)

•التحرش الجنسي: يُعد أحد أخطر أشكال العنف ضد الأطفال، حيث يؤدي إلى انتهاك مباشر للأمان الجسدي والنفسي، مما يتسبب في مشاعر دائمة من الخوف، القلق، والاكتئاب. فإن الأطفال الذين يتعرضون للتحرش قد يعانون من اضطرابات نفسية طويلة الأمد، مثل اضطراب ما بعد الصدمة، واضطرابات القلق، والانطواء الاجتماعي. كما أن التحرش الجنسي يؤثر على قدرة الطفل على تكوين علاقات اجتماعية سليمة، مما قد يجعله أكثر عرضة للشعور بالعزلة وفقدان الثقة بالآخرين. (الخالدي ،٢٠١٨)

العوامل المؤدية إلى العنف ضد الأطفال.

يتأثر العنف ضد الأطفال بالعديد من العوامل التي تتداخل فيما بينها، وتشمل عوامل فردية، أسرية، اجتماعية، واقتصادية، والتأثيرات الإعلامية والتكنولوجية ،مما يجعل هذه الظاهرة معقدة وتتطلب تحليلًا شاملاً لفهم أسبابها وآثارها. وفقًا لمنظمة الصحة العالمية (٢٠٢٢)، فإن العنف ضد الأطفال ينشأ غالبًا نتيجة مجموعة من العوامل المتراكمة التي تزيد من احتمالية تعرضهم للإيذاء.

العوامل الفردية: يُمكن أن يكون العنف والإساءة نتيجة لعوامل نفسية تتعلق بالطفل نفسه، سواء من خلال تكوينه الشخصي، أو بسبب تجاربه العاطفية والسلوكية. فالشعور بالإهمال العاطفي، أو عدم تلقي الدعم والرعاية الكافية، قد يجعل الطفل أكثر عرضة للاضطرابات السلوكية التي يمكن أن تتطور إلى ممارسات عنيفة تجاه نفسه أو الآخرين.

كما أن غياب الإشباع العاطفي لدى الطفل قد يدفعه إلى البحث عن الاهتمام بطرق غير صحية، مما يجعله أكثر عرضة لمواقف الإساءة والعنف، وإضافةً إلى ذلك، ترتبط الاضطرابات النفسية التي قد يعاني منها الطفل، مثل القلق والاكتئاب، بزيادة احتمالية تعرضه للعنف أو ممارسته.

وتوضح الدراسات أن انخفاض مستوى الذكاء يمكن أن يكون عاملاً مرتبطًا بتعرض الطفل لمواقف الإساءة، حيث يكون أقل قدرة على فهم التهديدات أو الدفاع عن نفسه في المواقف الصعبة. كما أن مرحلة الطفولة والمراهقة تعد فترة حساسة من حيث التغيرات النفسية والسلوكية، مما قد يجعل الأطفال في هذه المرحلة أكثر تأثرًا بالعوامل المحيطة بهم (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٢؛ الدريويش، ٢٠١٤).

العوامل الأسرية: التنشئة القاسية والمعتقدات التقليدية فبعض الأسر تعتمد أساليب تأديبية صارمة ترى أن العنف وسيلة مشروعة لتربية الأطفال أيضًا التفكك الأسري والمشكلات العائلية فالأسر التي تعاني من الخلافات الزوجية المتكررة أو الطلاق و غياب أحد الوالدين تكون بيئة أكثر عرضة للعنف ضد الأطفال. (الدريويش،٢٠١٤)

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

العوامل الاجتماعية والثقافية: تلعب العوامل الثقافية دورًا رئيسيًا في انتشار العنف داخل المجتمع، حيث تؤثر القيم السائدة، والعادات، والمعتقدات الاجتماعية في تشكيل السلوكيات الفردية والجماعية. في بعض الثقافات، قد يُنظر إلى العنف على أنه وسيلة مشروعة للتأديب أو فرض النظام، مما يؤدي إلى تطبيع هذه السلوكيات وتعزيز استمراريتها عبر الأجيال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الجهل وضعف الوعي بحقوق الطفل إلى زيادة معدلات العنف الأسري والمجتمعي. كما أن صراع الأجيال بين الأطفال والآباء، خاصة عند رفض الأطفال للقيم التقليدية المخالفة لحقوقهم، قد يسهم في تصاعد التوترات العائلية، مما يؤدي إلى ممارسات عنيفة داخل الأسرة (المتولي، ٢٠٢٣).

التأثيرات الإعلامية والتكنولوجية: يؤثر الإعلام بشكل كبير على تكوين شخصية الطفل وسلوكه، حيث يعد وسيلة قوية لنقل القيم والمفاهيم، سواء كانت إيجابية أو سلبية. ومع انتشار وسائل الإعلام المتنوعة، أصبح الأطفال أكثر عرضة للتأثر بالمحتوى الذي يشاهدونه، مما قد يسهم في تعزيز بعض السلوكيات العنيفة لديهم.(الدريويش،٢٠١٤)

كما أن من بين العوامل الإعلامية التي قد تؤدي إلى العنف لدى الأطفال، انتشار أفلام العنف التي تعتمد على الإثارة والصراعات الجسدية، مما يدفع الأطفال إلى تقليد المشاهد التي يشاهدونها ومحاكاتها في حياتهم اليومية. كما تلعب ألعاب الفيديو الرقمية، مثل الألعاب التي تحتوي على مشاهد قتالية، دورًا مهمًا في تعزيز هذه السلوكيات العنيفة من خلال تعريض الطفل لبيئة تفاعلية تحفزه على ممارسة العنف كوسيلة للنجاح والتقدم في اللعبة، بالإضافة إلى ذلك، يساهم الإعلام في تضخيم صورة الشخصيات القوية التي تعتمد على العنف لتحقيق أهدافها، مثل المقاتلين في برامج المصارعة، أو الأبطال الخارقين الذين يظهرون كرموز للقوة عبر استخدام القوة الجسدية، مما قد يؤثر على نظرة الأطفال لكيفية التعامل مع التحديات والصراعات في حياتهم.(الشحروري،٢٠٠٨)

العوامل الاقتصادية والسياسية: يُعَد الوضع الاقتصادي للأسرة من العوامل المؤثرة في انتشار العنف داخلها، حيث يؤدي ضيق الموارد المالية إلى زيادة الأعباء المعيشية، مما يخلق بيئة مشحونة بالتوتر والضغط النفسي. وعندما تعاني الأسرة من الفقر، فإنها قد تجد صعوبة في تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء، المأوى، والملابس، مما قد ينعكس سلبًا على استقرارها العاطفي والاجتماعي.(الدريويش،٢٠١٤)

حقوق الطفل في رياض الأطفال

يُعتبر حق الطفل من الحقوق الأساسية التي لا يمكن الاختلاف حولها، فهو حق إنساني جوهري يضمن له الحياة الكريمة والنمو السليم. وتُعد الطفولة مرحلة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

حاسمة في حياة الإنسان، حيث تُشكل الأساس في بناء شخصيته وتحديد ملامح هويته المستقبلية. ولهذا، تحظى الطفولة باهتمام خاص في مختلف الدراسات والأنظمة، نظرًا لدورها المحوري في تنمية الفرد والمجتمع. (البراك،٢٠١٨)

وجاء الإسلام بتشريعات واضحة تعنى بحقوق الطفل منذ ما قبل ولادته، حيث أكدت الشريعة الإسلامية على حق الطفل في النسب من خلال تشريع الزواج الشرعي الذي يحفظ له هوية أسرية مستقرة. كما شددت على حقه في الحياة، فحرمت وأد الأطفال، وجرّمت قتل الأجنة، وحثّت على رعاية الأطفال منذ ولادتهم.

حيث قال الله تعالى: **"وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ۖ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا"**(الإسراء: ٣١).

بالإضافة إلى ذلك، بوضح الطراروة(٢٠٠٣) بأن الإسلام أقر للطفل حقه في التسمية الحسنة، والرضاعة، والرعاية الأسرية، والتعليم. كما جعل الإسلام النفقة على الأب واجبًا شرعيًا يضمن للطفل المأكل، والملبس، والرعاية الصحية. كذلك، شرّع الإسلام حق الطفل في الميراث، حيث تم تحديد حصته وفق نظام متوازن يحقق العدالة بين الورثة.

تعريف حقوق الطفل وفق الاتفاقيات الدولة:

تُعتبر اتفاقية حقوق الطفل إطارًا شاملاً يهدف إلى توفير بيئة آمنة وداعمة لنمو الأطفال ورفاههم، مع التأكيد على مسؤولية الدول في حماية حقوق الأطفال وتعزيزها بما يتوافق مع المبادئ الدولية (اليونسيف،ب ت)

إعلان جنيف لحقوق الطفل (١٩٢٤): يُعد إعلان جنيف لحقوق الطفل (١٩٢٤) أول وثيقة دولية تتحدث عن حقوق الطفل بوضوح، وقد نص على أن "الطفل يجب أن يحصل على الوسائل الضرورية لنموه الطبيعي، وأن يُعامل بعطف وتفهم، وألا يُستخدم في العمل قبل أن يبلغ سنًا مناسبة، وألا يتعرض للاستغلال بأي شكل من الأشكال". كما أكد الإعلان على أن الطفل يجب أن يكون من أوائل المستفيدين من الإغاثة عند وقوع أي أزمة إنسانية (عصبة الأمم، ١٩٢٤).

الإعلان العالمي لحقوق الطفل (١٩٥٩):في عام ١٩٥٩، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الطفل، والذي نص على أن "الطفل يجب أن يتمتع بجميع الحقوق المقررة في هذا الإعلان دون تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الدين أو الأصل الاجتماعي". كما أكد الإعلان على أهمية حماية الطفل من جميع أشكال الإهمال والقسوة والاستغلال، وضمان حصوله على التعليم والتغذية والرعاية الصحية المناسبة (الأمم المتحدة، ١٩٥٩).

ميثاق حقوق الطفل العربي (١٩٨٣):تناول ميثاق حقوق الطفل العربي لعام ١٩٨٣ موضوع حقوق الطفل، لكنه لم يخصص تعريفًا دقيقًا له، بل أشار إلى حقوقه بشكل عام من خلال النصوص الواردة في ديباجته. وقد أوضح الميثاق التزام الدول العربية

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

بضمان حياة كريمة للأطفال العرب، تتضمن الرعاية الشاملة والتنشئة السليمة، مع توفير الغذاء، والتعليم، والصحة، والحماية من أي انتهاكات. كما أكد الميثاق أن كل طفل عربي يتمتع بهذه الحقوق منذ ولادته وحتى بلوغه سن الثامنة عشرة، مشيرًا إلى أن هذه المرحلة تُعد فترة الحماية القانونية التي يجب أن توفرها الدول وفقًا لما تنص عليه المعايير الدولية. (شعبان،٢٠١٨)

اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن العمل (١٩٧٣) :وفقًا لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ (١٩٧٣) ورقم ١٨٢ (١٩٩٩)، فإن حقوق الطفل تشمل "حمايته من أشكال العمل التي تؤثر على صحته أو أخلاقه أو نموه الطبيعي". وقد حددت الاتفاقيات الدولية الحد الأدنى لسن العمل، كما حظرت تشغيل الأطفال في الأعمال الخطرة التي تعرضهم للاستغلال أو تؤثر على تعليمهم ونموهم الجسدي والعقلي (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٩).

اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩): تُعد اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩، من أبرز المعاهدات الدولية التي تُعنى بحماية وتعزيز حقوق الأطفال. تُعرّف الاتفاقية الطفل بأنه أي إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، وتُلزم الدول الأطراف بضمان جميع الحقوق المنصوص عليها فيها لكل طفل دون أي تمييز. تشمل هذه الحقوق الحق في الحياة، والبقاء، والنمو، والحماية من جميع أشكال العنف أو الاستغلال، والحق في التعليم، والرعاية الصحية، والتعبير عن الرأي، والمشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية. (السلمي ،٢٠٢٤). ومنذ اعتمادها، حظيت الاتفاقية بتصديق واسع النطاق، حيث صادقت عليها ١٩٦ دولة، مما يجعلها إحدى أكثر معاهدات حقوق الإنسان قبولًا على المستوى العالمي ،ومع ذلك، تظل الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي لم تصادق على هذه الاتفاقية، على الرغم من توقيعها عليها في عام ١٩٩٥، مما يعني أنها أعربت عن نيتها بالالتزام بمبادئ الاتفاقية دون أن تصبح ملزمة قانونيًا بتنفيذها. يُعزى عدم التصديق إلى مخاوف تتعلق بالسيادة الوطنية والتدخل المحتمل في الشؤون الداخلية المتعلقة بالأطفال والأسرة. (يونسيف، ب ت)

أهمية حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة:

تُعد مرحلة الطفولة المبكرة من أهم المراحل التي تتطلب حماية وضمان حقوق الطفل، حيث تؤثر بشكل مباشر على مستقبله وتطوره في جميع المجالات. يُسهم إعمال هذه الحقوق في توفير بيئة داعمة تُعزز من النمو الصحي، وتحمي الطفل من التأثيرات السلبية، وتُحقق فوائد كبيرة للمجتمع على المدى الطويل. لذا، فإن تبني سياسات شاملة تُركز على تنمية الطفولة المبكرة يُعد من الأولويات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. (السلمي ،٢٠٢٤).

ويمكن تصنيف أهمية حقوق الطفل في هذه المرحلة إلى عدة جوانب أبرزها:

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ضمان النمو والتطور السليم: يُعد توفير بيئة آمنة وداعمة للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة عاملاً أساسيًا في تحقيق نموهم الشامل. حيث تشير الدراسات إلى أن السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل تُشكل حجر الأساس لنموه الإدراكي والعاطفي والاجتماعي، مما يؤثر بشكل كبير على تحصيله الدراسي وقدرته على التكيف مع المجتمع لاحقًا (اليونيسف، بدون تاريخ).

كما أن إعمال حقوق الطفل في هذه المرحلة يعزز من حقه في الصحة والتغذية السليمة، مما ينعكس على أدائه التعليمي في المستقبل ويقلل من الفجوات الاجتماعية التي قد يواجهها لاحقًا (اليونسيف،٢٠٢٣). علاوة على ذلك، أكدت اللجنة المعنية بحقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة أن احترام حقوق الطفل في هذه المرحلة يعزز فرص التعلم المبكر ويُمكّن الطفل من تنمية مهاراته الأساسية، مثل التواصل والتفاعل الاجتماعي، مما ينعكس إيجابيًا على رفاهيته النفسية والسلوكية (منظمة الصحة، ٢٠١٦).

وبدون توفير حماية شاملة للطفل خلال هذه المرحلة، فإن احتمالية تعرضه لمشاكل نفسية أو اجتماعية مستقبلية تزداد، مما قد يؤثر سلبًا على اندماجه في المجتمع وسوق العمل لاحقًا (اليونيسف، بدون تاريخ) **حماية الطفل من التأثيرات السلبية:** يُعتبر الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة من الفئات الأكثر هشاشة وعُرضة للتأثر بالظروف المحيطة بهم، مثل الفقر، ونقص الرعاية الصحية، وسوء التغذية، والحرمان من التعليم. وفقًا لتقرير صادر عن اليونيسف، فإن أكثر من ٢٥٠ مليون طفل دون سن الخامسة في البلدان النامية معرضون لخطر عدم تحقيق إمكاناتهم التنموية بسبب الفقر وسوء التغذية (اليونسيف،٢٠٢٢).

ويؤكد التقرير أن التدخلات المبكرة، مثل توفير الرعاية الصحية الأولية والتغذية السليمة والتعليم المبكر، تلعب دورًا حاسمًا في الحد من هذه التأثيرات وتعزيز فرص الأطفال في حياة أكثر استقرارًا (الأمم المتحدة، بدون تاريخ).

العلاقة بين احترام حقوق الطفل و نموه النفسي والاجتماعي:

تمثل مرحلة الطفولة المبكرة فترة حاسمة في نمو الدماغ، حيث تؤثر العلاقات الإيجابية بين الطفل والمعلمات أو مقدم الرعاية على تطوره النفسي، العاطفي، والاجتماعي. تشير الأبحاث إلى أن التفاعل المستمر مع المعلمات في بيئات التعلم المبكرة يعزز من التطور العصبي والإدراكي، مما يؤثر على قدرة الطفل على التعلم والتكيف مع بيئته لاحقًا (لالي ومانغيون، ٢٠١٧).

وتشير الدراسات أيضًا إلى أن الأطفال الذين يتعرضون لإهمال عاطفي أو رعاية غير متسقة قد يعانون من ارتفاع مستويات التوتر، مما يؤثر سلبًا على تطور مناطق الدماغ المسؤولة عن التعلم واتخاذ القرارات (شونكوف وفيليبس، ٢٠٠٠). لذا، فإن توفير بيئة غنية بالعلاقات الإيجابية يعزز من قدرة الطفل على التكيف

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الاجتماعي وتطوير مهارات التفكير النقدي في المستقبل (الرابطة الوطنية لتعليم الأطفال الصغار، ٢٠١٧).

دور السياسات التعليمية في حماية الطفل من العنف:

يُعد الاستثمار في الطفولة أحد الركائز الأساسية لضمان مستقبل مستدام، حيث إن بناء أجيال واعية ومحمية يتطلب سياسات تعليمية متكاملة تضع حماية الطفل ضمن أولوياتها. فالدول التي تعتمد سياسات تعليمية تضمن بيئة آمنة وداعمة للأطفال هي الدول التي تضمن استقرارها وتطورها المستقبلي. وهذا يتطلب تخطيطًا تربويًا قائمًا على فهم عميق للتحديات التي تواجه الأطفال في البيئة التعليمية، واستشرافًا مستقبليًا يهدف إلى تطوير أنظمة حماية تُسهم في تعزيز حقوق الطفل وضمان نموه النفسي والاجتماعي في بيئة تعليمية آمنة.(حجازي،٢٠١٤).

وفي هذا السياق، تُعتبر مرحلة رياض الأطفال من أهم المراحل التي يجب أن تدمج فيها سياسات الحماية، حيث تلعب دورًا أساسيًا في إكساب الطفل المعارف والقيم والسلوكيات التي تضمن سلامته وتحميه من المخاطر المحتملة، سواء داخل الروضة أو في المنزل أو في البيئة المحيطة به. ويأتي ذلك في إطار المعايير القومية لرياض الأطفال، التي تستند إلى توفير بيئة تعليمية آمنة تُراعي خصائص نمو الطفل، وتُعزز قدرته على التفاعل الإيجابي مع محيطه. (طه ،٢٠٢١)

ومن هنا، فإن السياسات التعليمية الفعالة تتطلب استخدام أساليب وأنشطة متنوعة تتناسب مع المرحلة العمرية للطفل، مثل البرامج التوعوية، والأنشطة التفاعلية، والممارسات التربوية التي تغرس في الطفل مبادئ الحماية الذاتية، وتُنمّي لديه الوعي بحقوقه وواجباته. كما أن تدريب المعلمين والمربين على تنفيذ هذه السياسات بفعالية يُعد عنصرًا جوهريًا لضمان تحقيق أهدافها، مما يُسهم في بناء بيئة تعليمية داعمة تحمي الطفل من العنف والإيذاء وتعزز نموه السليم على المستويات كافة. (صبرة،٢٠٢٠)

سياسات حماية الطفل من العنف في المملكة العربية السعودية:

تولي المملكة العربية السعودية اهتمامًا بالغًا بحماية حقوق الطفل، انطلاقًا من المكانة المتميزة التي يتمتع بها الأطفال في الدين الإسلامي، الذي تتخذه المملكة عقيدة ومنهجًا وسلوكًا. كما تدرك المملكة أهمية مرحلة الطفولة في تكوين الفرد، وكون الطفل نواة التنمية وهدفها الأساسي. ومن هذا المنطلق، حشدت الجهود لضمان تمتع كل طفل بكامل حقوقه الأساسية، وتوفير مختلف أنواع الرعاية اللازمة التي تضمن نشأته السليمة في بيئة أسرية واجتماعية داعمة. (حجازي،٢٠٢١)

وقد أكدت المملكة على هذا الالتزام في المادة (٢٧) من النظام الأساسي للحكم، والتي تنص على أن:

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

"تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على المساهمة في الأعمال الخيرية". (مجلس الشورى السعودي ،١٩٩٢)

كما تضمنت خطط التنمية في المملكة العربية السعودية برامج ومشروعات متكاملة تُنفَّذ عبر مختلف القطاعات المعنية برعاية الطفولة، وذلك في إطار التزام الدولة بحماية الأطفال، وتنميتهم، وضمان حقوقهم، وتهيئتهم لحياة كريمة قائمة على أسس تربوية وقيم أخلاقية راسخة، بما يسهم في بناء أجيال قادرة على الإسهام في نهضة الوطن والمجتمع. (البراك ،٢٠١٨).

انضمت المملكة العربية السعودية إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٩٥م، وذلك انطلاقًا من توافق مبادئ الاتفاقية مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تكفل رعاية شاملة لحقوق الطفل. وحرصًا على تنفيذ بنود الاتفاقية، اتخذت الدولة إجراءات فاعلة لضمان تطبيقها، حيث تم الإعلان الرسمي عن انضمام المملكة عبر الصحف المحلية والإذاعة والتلفزيون، كما عُمِّمت الاتفاقية على جميع الجهات الحكومية المعنية بالطفل لتعزيز برامجها الخاصة برعاية الأطفال، ومتابعة مؤشرات الإنجاز التي تحققها. ولضمان التنفيذ الفعّال للاتفاقية، تم إسناد مهمة الإشراف والمتابعة إلى اللجنة الوطنية السعودية لرعاية الطفولة في وزارة التربية والتعليم، لتكون الجهة المسؤولة عن تفعيل الاتفاقية وتعزيز الجهود الوطنية لحماية الطفل ورعايته. (خليفة،٢٠٢٤).

المبادرات والخدمات المقدمة من الوزارات المختلفة لحماية حقوق الطفل:

وزارة التعليم: عمل وزارة التعليم على دمج مفاهيم حماية الطفل في النظام التعليمي من خلال إطلاق مبادرات وبرامج توعوية تستهدف الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور، ومن أبرز إنجازاتها:

برنامج السلامة الشخصية الذي يهدف إلى حماية الأطفال في مرحلة رياض الأطفال من العنف والإيذاء، وتعزيز بيئة آمنة لهم، و برنامج التثقيف المنزلي للأم والطفل و يهدف إلى توعية الأسر بأساليب التربية الإيجابية، وتعزيز بيئة داعمة للطفل داخل المنزل.

وإصدار دليل السلوك والمواطنة الذي يعزز مفاهيم الانضباط المدرسي والقيم الأخلاقية لدى الطلاب. وعملت أيضا على مشروع المدارس المعززة للسلوك الإيجاب الذي يهدف إلى توفير بيئة تعليمية آمنة وداعمة للنمو النفسي والاجتماعي للطلاب كما قامت على إعداد الدليل الإجرائي لخصائص النمو لمساعدة المعلمين في فهم احتياجات الأطفال المختلفة وفق مراحلهم العمرية. كما إطلاقت أنشطة ثقافية واجتماعية لتعزيز شخصية الطلاب وتنمية مهاراتهم الحياتية.,وأطلقت برنامج رفق

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الذي يعمل على تعزيز قيم التسامح ونبذ العنف في البيئة المدرسية، وحماية الطلاب من التنمر والإيذاء. (وزارة التعليم ،١٤٤٣)

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية: تعمل الوزارة على تقديم برامج رعاية متكاملة تستهدف حماية الأطفال من العنف والإيذاء، ودعم الفئات الأكثر عرضة للخطر، ومن أبرز خدمات مركز بلاغات العنف الأسري (١٩١٩) تلقي البلاغات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال ويوفر تدخلًا سريعًا بالتعاون مع الجهات المختصة ،وتقدم ومبادرات تعمل على نشر الوعي بمخاطر العنف الأسري وتعزيز ثقافة الحوار داخل الأسرة كما انها تقوم برعاية وكفالة الأيتام ومجهولي الأبوين و تقدم الوزارة إيواءً وتعليمًا وتأهيلًا شاملًا للأطفال الأيتام، وأيضا برنامج رعاية الأحداث الذي يوفر بيئة تأهيلية للأطفال الذين تعرضوا للجنوح، بهدف إعادة دمجهم في المجتمع. (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٤)

وزارة الصحة: تلتزم وزارة الصحة بتقديم خدمات صحية شاملة للأطفال، ومن أبرز جهودها برنامج الفحص المبكر لحديثي الولادة للكشف عن الأمراض الوراثية والاستقلابية. وخدمة التنبيه بمواعيد التطعيمات الأساسية لحماية الأطفال من الأمراض المستهدفة بالتحصين. وخدمات الصحة النفسية للأطفال عبر توفير عيادات متخصصة في المستشفيات والمراكز الصحية. (المنصة الوطنية،٢٠٢٥)

هيئة حقوق الإنسان ومجلس شؤون الأسرة: يقوم مجلس شؤون الأسرة، ممثلًا بلجنة الطفولة، وهيئة حقوق الإنسان بتنفيذ عدة مبادرات لحماية حقوق الطفل، ومن أبرزها إطلاق برامج توعوية لتعريف الأطفال بحقوقهم، وتعزيز وعيهم بآليات الحماية المتاحة لهم. وتقديم تقارير دورية حول أوضاع حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية وفقًا للمعايير الدولية، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بحماية الأطفال. كما تقوم بتنفيذ دراسات ومشاريع بالتعاون مع المنظمات الدولية، لضمان تطوير سياسات وبرامج حماية الطفل على أسس علمية وممارسات دولية فعالة (هيئة حقوق الإنسان، ٢٠٢٤).

ولتعزيز حماية الأطفال، خصصت الجهات الحكومية في المملكة عدة قنوات للإبلاغ عن حالات العنف والإيذاء، أبرزها:

•مركز بلاغات العنف الأسري (١٩١٩): يتبع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ويعمل على مدار الساعة لتلقي البلاغات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال، وتقديم الدعم اللازم للحالات المتضررة بالتنسيق مع الجهات المعنية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٤).

•الخط الساخن لحماية الطفل (١١٦١١١): يُدار بواسطة برنامج الأمان الأسري الوطني، ويوفر خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال وأسرهم، إضافة إلى استقبال البلاغات المتعلقة بحالات العنف والإهمال (الأمان الأسري، ٢٠٢٤).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

•الرقم الموحد (٩١١): مخصص للبلاغات الطارئة في جميع مناطق المملكة لضمان التدخل السريع في الحالات الحرجة.

سياسة حماية الطفل من العنف في المملكة العربية السعودية في ضوء السياسات الدولية

تولي المملكة العربية السعودية اهتمامًا كبيرًا بحماية الطفل من العنف في البيئة التعليمية، وتحرص على تطوير سياسات تربوية تتماشى مع المعايير الدولية، خاصة تلك الواردة في اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، والتي انضمت إليها المملكة عام ١٩٩٥، والبروتوكولات الملحقة بها. ومن أبرز التشريعات التي تعكس هذا الالتزام نظام حماية الطفل الصادر عام ٢٠١٤، والذي يهدف إلى ضمان بيئة آمنة للأطفال داخل المؤسسات التعليمية، من خلال وضع آليات واضحة لرصد العنف، والتعامل معه، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين. (طه،٢٠٢١)

كما أطلقت وزارة التعليم العديد من البرامج الداعمة لحماية الأطفال من العنف، مثل برنامج "رفق"، الذي يعمل على تعزيز ثقافة التسامح والحد من العنف المدرسي، إلى جانب توفير خط مساندة الطفل (١١٦١١١) الذي يتيح قنوات رسمية للإبلاغ عن حالات الإساءة وحماية الأطفال المعرضين للخطر. (المنصة الوطنية،ب ت)

وعند مقارنة السياسات التربوية لحماية الطفل من العنف في المملكة مع بعض الدول المتقدمة مثل اليابان، يتضح أن هناك اختلافات في الآليات المتبعة، حيث تتوفر المناهج التوعوية في المملكة، لكنها غير إلزامية في جميع المدارس، إذ يتم تقديمها عبر أنشطة وبرامج تكميلية مثل "برنامج رفق"، دون أن تكون جزءًا من المقررات الدراسية الأساسية. (وزارة التعليم،٢٠١٩)

في المقابل، تعتمد اليابان نهجًا أكثر صرامة، حيث تدمج المناهج التوعوية حول العنف والتنمر بشكل إلزامي في النظام التعليمي بدءًا من المرحلة الابتدائية، مما يسهم في رفع مستوى الوعي بين الطلاب منذ سن مبكرة حول خطورة العنف المدرسي وآليات التعامل معه .(طه،٢٠٢١)

وفيما يتعلق بتدريب المعلمين على كشف حالات العنف المدرسي، توفر المملكة برامج تدريبية تستهدف المعلمين، لكنها لا تطبق بشكل إلزامي موحد، حيث يتم تقديمها عبر ورش عمل دورية أو من خلال مبادرات تطلقها وزارة التعليم، مما يجعل انتشارها غير متساوٍ بين المدارس. على النقيض من ذلك، تعتمد اليابان نظامًا أكثر صرامة، إذ يُعد التدريب على رصد العنف والتعامل معه جزءًا أساسيًا من برامج تأهيل المعلمين، مما يعزز من قدرتهم على اكتشاف حالات العنف داخل الفصول والتدخل وفقًا للإجراءات الرسمية.(طه،٢٠٢١)

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

برامج السلامة الشخصية للحماية من العنف:

حقق المجتمع الدولي تقدمًا ملحوظًا في مجال حماية حقوق الطفل، حيث تم إقرار مجموعة من الاتفاقيات والتشريعات الدولية التي تهدف إلى ضمان بيئة آمنة وداعمة لنموه. ومن أبرز هذه الجهود، اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) التي وضعت إطارًا قانونيًا ملزمًا يعزز حقوق الأطفال في الحماية والرعاية والتعليم. كما عملت المنظمات الدولية والحكومات على تطوير سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز الوعي بمخاطر العنف والإساءة ضد الأطفال، ووضعت إرشادات واضحة لحمايتهم من كافة أشكال الانتهاك الجسدي والنفسي والاجتماعي (بركات، ٢٠٢٣).

إلا أن هذه الجهود، رغم أهميتها، لا يمكن أن تحقق أهدافها المرجوة دون تنفيذ برامج تدريبية متخصصة تستهدف جميع الأطراف المعنية بحماية الطفل، بدءًا من الطفل نفسه، مرورًا بالمعلمات في مرحلة الطفولة المبكرة، وصولًا إلى الأسرة والمجتمع. فالوعي بحقوق الطفل وأساليب حمايته يجب ألا يقتصر على القوانين والسياسات فقط، بل ينبغي أن يكون جزءًا من الممارسات اليومية للأشخاص الذين يتعاملون مع الطفل بشكل مباشر،ومن هنا ، تأتي أهمية توفير برامج تدريبية متكاملة تسهم في تمكين جميع الفئات من تبني استراتيجيات فعالة في تعزيز السلامة الشخصية للأطفال وضمان حمايتهم في بيئاتهم المختلفة (فتح الله، ٢٠١٤).

الفئات المستهدفة من برامج السلامة الشخصية

المعلمة: يعد إعداد المعلمة عنصرًا أساسيًا في نجاح برامج السلامة الشخصية للأطفال، حيث يقع على عاتقها دور رئيسي في تعزيز الوعي بحقوق الطفل وتهيئته لاكتساب المهارات اللازمة لحماية نفسه (الملوح، ٢٠٢١). ولا يقتصر هذا الإعداد على المعلمات الممارسات فحسب، بل يمتد ليشمل المعلمات المستقبليات أثناء تكوينهن الأكاديمي، لضمان امتلاكهن المعرفة والتدريب اللازمين قبل دخولهن إلى بيئة العمل الفعلية.

وقد أظهرت دراسة تربوييف وماريتش (٢٠٢٣) أن الطلاب المعلمين المستقبليين، رغم إدراكهم العام لحقوق الطفل، إلا أنهم يفتقرون إلى الفهم العميق لكيفية تطبيق هذه الحقوق عمليًا في المدارس. كما أكدت الدراسة أن هناك حاجة إلى إدراج مناهج تدريبية متخصصة في كليات التربية، بحيث تُمكن المعلمين من دمج مفاهيم حماية الطفل ضمن أساليب التدريس، وتعزز من قدرتهم على رصد أي علامات تدل على تعرض الطفل للعنف أو الإساءة.

وفي السياق ذاته، توصلت دراسة ميدانية أجرتها أمل بنونة (٢٠١٥) إلى أن معلمات رياض الأطفال على رأس العمل يعانين من نقص في التدريب المتعلق بحماية الأطفال وتعزيز السلامة الشخصية لديهم، حيث أظهرت النتائج أن هناك حاجة ماسة لبرامج تأهيلية تسهم في رفع وعي المعلمات بأساليب الوقاية من العنف

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وكيفيـة التعامـل مـع الحـالات التـي تسـتدعي التـدخل. بنـاءً علـى ذلـك، يصـبح مـن الضـروري تصـميم بـرامج تدريبيـة متكاملـة تسـتهدف المعلمـات فـي مرحلتـي الإعـداد والتطوير المهني، بحيث تشمل الجوانب النظرية والتطبيقية لحمايـة الطفل، وتـزوّدهن بالأدوات اللازمـة لتعزيـز بيئـة تعليميـة آمنـة تدعم حقوق الأطفـال وتـوفر لهم الحمايـة والرعاية المناسبة.

الطفل: يعد تدريب الطفل على مفاهيم السلامة الشخصية وحقوقه الذاتية أحد الركـائز الأساسية التي تسهم في تعزيز قدرته على حماية نفسه من المخـاطر المحتملة، سواء داخل بيئة الروضة أو خارجها. ويُنظر إلى مرحلة الطفولة المبكرة على أنها الفترة الأنسب لغرس هذه المفاهيم، حيث يكون الطفل أكثر تقبلاً للتعلم من خلال التفاعل المباشر والأنشطة التربوية الموجهة (بركات ، ٢٠٢٣).

وتتطلب هذه العملية تصميم برامج تعليمية تستند إلى مبدأ التعلم الذاتي، والذي يتيح للطفل فرصًا لاكتساب المهارات اللازمة لحماية نفسه بشكل عملي وتطبيقي. ويشمل ذلك تعريفه بحقوقه، وتعليمه كيفية التعبير عن مشاعره، واحترام آداب الحوار، بالإضافة إلى تمكينه من معرفة القوانين والأنظمة التي تحميه داخل الروضة وخارجها (وزارة التعليم،٢٠١٩)

الأسرة: تلعب الأسرة دورًا جوهريًا في دعم برامج السلامة الشخصية وتعزيز مفاهيم الحماية الذاتية لدى الأطفال، حيث تعد شريكًا أساسيًا في ترسيخ هذه المبادئ من خلال التوجيه المستمر والبيئة الداعمة. يتطلب هذا الدور تقديم برامج توعوية للأسرة من خلال تعزيز قنوات التواصل مع المعلمات، ودمج التوجيه الأسري ضمن البيئة التربوية في الروضة. كما يمكن دعم هذا التوجه عبر تنظيم اللقاءات التربوية الدورية، وتوزيع منشورات توعوية تتناول موضوعات جوهرية، مثل أهمية مرحلة الطفولة، وخصائص نمو الطفل، وحماية الطفل، وآليات التعامل مع المشكلات السلوكية، واستراتيجيات الثواب والعقاب، وأساليب حماية الأطفال من الإيذاء الجسدي والجنسي، وأهمية الحوار الفعّال مع الأطفال (وزارة التعليم،٢٠١٩).

وفي هذا السياق، أوضحت عبدالسلام (٢٠١٤) أن الأطفال في سن (٤-٥) سنوات الذين يتلقون دعمًا من أسرهم في مجال السلامة الشخصية يتمتعون بقدرة أكبر على ممارسة مهارات الحماية الذاتية، كما أن نسبة تكرارهم لهذه المهارات تكون أعلى مقارنة بالأطفال الذين لم يحصلوا على توجيه أسري كافٍ. وأكدت الدراسة أن مشاركة الوالدين في برامج التوعية داخل الروضة تساهم في تصويب العادات غير الصحية للأطفال، وتعزيز مهارات السلامة الشخصية لديهم، وتقليل تعرضهم للمخاطر، مما يعكس أهمية التكامل بين المؤسسات التعليمية والأسر لضمان تحقيق الحماية الفعالة للطفل في مختلف البيئات التي يتفاعل معها.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

كما أن نجاح برامج السلامة الشخصية لحماية الطفل من العنف يعتمد على تكامل الأدوار بين المعلمات، الأطفال، وأولياء الأمور. فالمعلمة تمثل المحور الأساسي في تعزيز الوعي داخل الروضة، بينما يحتاج الطفل إلى تدريب مباشر يمكنه من حماية نفسه، في حين تعد الأسرة الركيزة الأساسية لدعم هذه المفاهيم وترسيخها في بيئته اليومية.

نموذج انسباير INSPIRE كإطار منهجي في تصميم برامج الحماية من العنف

يُعد برنامج انسباير **انسباير** INSPIRE إطارًا عالميًا يهدف إلى إنهاء العنف ضد الأطفال من خلال سبع استراتيجيات رئيسية، تشمل إنفاذ القوانين، وتغيير المعايير الاجتماعية، وخلق بيئات آمنة، ودعم الوالدين، وتحسين الوضع الاقتصادي، وتعزيز خدمات الرعاية، وتطوير التعليم والمهارات الحياتية.

ويعتمد نجاح هذا البرنامج على دمجه ضمن السياسات التربوية، حيث يشكل التعليم أحد المحاور الأساسية لحماية الأطفال وتعزيز بيئة تعليمية خالية من العنف. (اليونسيف ،٢٠٢٠)

وبناءً على ذلك، فإن تحقيق أهداف برنامج انسباير INSPIRE يتطلب تكامله مع السياسات التربوية، إذ تُشكل هذه السياسات الإطار التنظيمي الذي يحدد آليات تنفيذ البرامج التعليمية والتربوية.

فالسياسة التعليمية ليست مجرد مجموعة من القوانين والتشريعات، بل هي خطة استراتيجية شاملة تضمن تحقيق أهداف التعليم، وفق رؤية، واضحة ومتكاملة. ومن هذا المنطلق، تتحدد السياسة التعليمية بوصفها أساسًا لضمان التطبيق الفعّال للاستراتيجيات الهادفة إلى الحد من العنف وتعزيز بيئة تعليمية آمنة ومستدامة. ويمكن دمج العديد من هذه الاستراتيجيات بفعالية في السياسات التربوية لتعزيز بيئة تعليمية آمنة وداعمة. (الصحة العالمية ،٢٠١٨)

الدراسات السابقة

دراسة فتح الله (٢٠١٤) بعنوان: "فاعلية برنامج مقترح مدعوم بالمشاركة الوالدية في تصويب بعض العادات غير الصحية وتنمية مهارات السلامة الشخصية لدى أطفال المستوى الأول برياض الأطفال بعنيزة بالمملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة إلى تصميم برنامج تعليمي قائم على إشراك الوالدين لتحسين العادات غير الصحية وتنمية مهارات السلامة الشخصية لدى أطفال المستوى الأول في رياض الأطفال. ركز البرنامج على تعزيز دور الوالدين في دعم أطفالهم لاكتساب مهارات الوقاية من المخاطر اليومية وتصحيح السلوكيات الصحية الخاطئة، وأظهرت النتائج أن البرنامج كان فعالًا في تحقيق أهدافه، حيث ساهم في تحسين العادات الصحية وتنمية مهارات السلامة الشخصية لدى الأطفال. كما أثبتت الدراسة أن مشاركة الوالدين كانت عاملًا رئيسيًا في تعزيز النتائج الإيجابية للبرنامج.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

دراسة حسونة وآخرون (٢٠١٨) بعنوان:"بروفيل لبعض مظاهر سوء المعاملة والإهمال الشائعه لدى طفل الروضة "هدفت إلى الكشف عن مظاهر الإساءة الجسدية والإهمال الشائعة لدى أطفال الروضة. لاحظت الباحثة أمل حسونة وزميلاتها تغيرات سلوكية مقلقة لدى بعض الأطفال، ما دفعهن إلى استقصاء أسبابها عبر أدوات بحثية متعددة، شملت استبيانات عن معاملة الوالدين والمعلمات، وبطاقات لملاحظة الأثر النفسي للإساءة. طبقت الدراسة على عينة من أطفال المستوى الثاني في روضة " تنيس"باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وكشفت النتائج عن شيوع الإساءة الجسدية والإهمال، خاصة من قبل الأسرة، وأحيانًا من المعلمات، مما يؤثر سلبًا على نفسية الطفل وسلوكياته. وأوصت الدراسة بأهمية تمكين المعلمات من أدوات الكشف المبكر، وتعزيز تعاون الروضة مع الأسرة، إلى جانب تصميم برامج دعم نفسي للأطفال المتعرضين للإيذاء.

دراسة وايت وآخرون (٢٠١٨) بعنوان:" تعزيز معرفة الأطفال الصغار بسلامتهم الشخصية والتفاعلية، ونواياهم، وثقتهم، ومهاراتهم السلوكية الوقائية: المنهج التجريبي". هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية البرامج التعليمية و إلى تعزيز وعي الأطفال الصغار بسلامة العلاقات الشخصية، وزيادة قدرتهم على اتخاذ قرارات آمنة، وبناء الثقة بالنفس، وتطوير مهارات السلوك الوقائي لحماية أنفسهم من المخاطر، اعتمدت الدراسة على تجربة عشوائية محكومة، حيث تم تطبيق برنامج تدريبي على مجموعة من الأطفال ومقارنته بمجموعات أخرى لم تتلقَ التدريب. تم قياس تأثير البرنامج على مستوى معرفة الأطفال، نواياهم، وثقتهم في التعامل مع المواقف غير الآمنة. وأظهرت الدراسة تحسنًا ملحوظًا في مستوى معرفة الأطفال بسلامة العلاقات الشخصية بعد تطبيق البرنامج. كما زادت قدرتهم على تحديد المواقف الخطرة واتخاذ قرارات مناسبة لحماية أنفسهم. بالإضافة إلى ذلك، أظهر الأطفال الذين شاركوا في البرنامج مستويات أعلى من الثقة بالنفس وسلوكيات وقائية مقارنة بالمجموعة التي لم تتلقَ التدريب.

دراسة صبره (٢٠٢٠) بعنوان: "برنامج أنشطة متكاملة لتنمية مفاهيم الأمن والسلامة لدى الطفل في ضوء المعايير القومية لرياض الأطفال". هدفت الدراسة إلى تصميم برنامج أنشطة متكاملة لتنمية مفاهيم الأمن والسلامة لدى أطفال رياض الأطفال، مع التركيز على استخدام أنشطة متنوعة تسهم في تحقيق النمو الشامل للطفل وتعزز من مهاراته الوقائية ، وكانت أبرز الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة أن البرنامج كان فعالًا في تحسين مفاهيم الأمن والسلامة لدى الأطفال، مما ساعدهم على الوقاية من المخاطر وتعزيز السلوكيات الإيجابية ،كما استخدام التعزيز المستمر كان له دور كبير في تحقيق النتائج الإيجابية للبرنامج ،و أن الأنشطة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

التفاعلية وأدوات التعليم المبتكرة كانت من أهم العوامل التي ساهمت في نجاح البرنامج.

دراسة خسانه (٢٠٢٠) بعنوان "تنفيذ برنامج المدرسة الصديقة للطفل في مدرسة ابتدائية نيجري ٣ جمبانج "، وهدفت إلى وصف البرنامج والاستراتيجيات والتأثيرات الناتجة عن تنفيذ برنامج المدرسة الصديقة للطفل (SRA) في المدرسة المذكورة. واستخدمت الدراسة المنهج النوعي الوصفي، حيث تم جمع البيانات من خلال الملاحظة والمقابلات والتوثيق، ثم تحليلها باستخدام نموذج مايلز وهوبيرمان، الذي يشمل جمع البيانات وتصنيفها وعرضها واستخلاص النتائج، مع التحقق من مصداقية البيانات عبر التثليث بالمصادر والتقنيات المختلفة. وأظهرت النتائج أن تنفيذ البرنامج في المدرسة تم وفق سياسات وخطط مدرسية متكاملة، حيث تم دمج مفهوم المدرسة الصديقة للطفل في السياسات والبرامج والأنشطة داخل المدرسة ، كما أن استراتيجيات تنفيذ البرنامج شملت التخطيط والتوعية والتقييم المستمر، مما ساهم في تحقيق بيئة مدرسية داعمة للأطفال ،وكان أثر التنفيذ إيجابيًا على المستوى الأكاديمي وغير الأكاديمي للطلاب، حيث شعر الطلاب براحة نفسية وجسدية أكبر، وتحسنت نتائجهم الدراسية، كما زادت مهارات المعلمين وفاعلية التواصل بين المدرسة وأولياء الأمور، مما رفع من مستوى المدرسة وسمعتها في المجتمع.

دراسة البركات(٢٠٢١) بعنوان :"فاعلية الأنشطة المقترحة في تعليم حق الحماية الذاتية لأطفال الروضة (٥-٦) سنوات في محافظة حماة" وهدفت الدراسة إلى معرفة فاعلية الأنشطة المقترحة في تعليم حق الحماية الذاتية لأطفال الروضة (٥-٦) سنوات، وذلك من خلال تطبيق برنامج تعليمي قائم على الأنشطة التجريبية والمقارنة بين المجموعات البحثية وأظهرت نتائج الدراسة وجود فرق دال إحصائياً بين متوسط درجات إجابات الأطفال في التطبيق القبلي والبعدي لصالح التطبيق البعدي، مما يشير إلى تحسن واضح في فهم الأطفال لمفهوم الحماية الذاتية بعد تنفيذ الأنشطة. كما لم تظهر النتائج فروقاً دالة إحصائياً بين إجابات الأطفال وفقاً لمتغير الجنس.

دراسة حجازي (٢٠٢١) بعنوان:"تعزيز حقوق طفل رياض الأطفال بالمملكة العربية السعودية: إطار تصوري مقترح" اعتمدت الدراسة على تحليل السياسات الحالية المتعلقة برعاية حقوق الطفل في المملكة، واقترحت تصميم برامج وأنشطة تعليمية موجهة لدعم حقوق الطفل داخل البيئة التعليمية. كما ركزت الدراسة على إعداد المعلمين وتدريبهم على تطبيق هذه الحقوق في الفصول الدراسية، وبينت الدراسة أهمية تطوير برامج وأنشطة تعليمية تعزز حقوق الطفل، ودعم الخدمات النفسية والاجتماعية والصحية كجزء من رعاية هذه الحقوق. وأكدت على أهمية خلق بيئة تربوية إيجابية داخل رياض الأطفال لترسيخ حقوق الطفل الأساسية، وأوصت

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الدراسة بتخصيص برامج تدريبية لإكساب أطفال رياض الأطفال الحقوق الأساسية، مع إعداد المعلمين والمتخصصين لنشر هذه الحقوق وتعزيزها في المؤسسات التعليمية.

دراسة توفيق وآخرون (٢٠٢١) بعنوان: "بعض الخبرات الدولية في مجال رياض الأطفال الصديقة لحقوق الطفل" وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل بعض التجارب الدولية في مجال رياض الأطفال التي تراعي حقوق الطفل، مع التركيز على النموذجين الياباني والروسي. تناولت الدراسة كيفية توفير بيئة تعليمية صديقة للطفل تعزز حقوقه في التعليم، الصحة، الحماية، والمشاركة. وأظهرت الدراسة أن نظام رياض الأطفال في اليابان يولي اهتمامًا كبيرًا بتطوير استقلالية الأطفال وتشجيعهم على التعلم الذاتي، حيث يتم تصميم المناهج لتعزيز التفكير النقدي والإبداع، كما توفر المؤسسات التعليمية بيئات آمنة وصحية تتوافق مع معايير حقوق الطفل أما في روسيا، فقد ركزت الدراسة على دور مؤسسات رياض الأطفال في تقديم خدمات متكاملة للأطفال، تشمل التعليم المبكر، الرعاية الصحية، وبرامج التفاعل الاجتماعي، مع التأكيد على الحد من الفجوات الاجتماعية وضمان المساواة في فرص التعليم. كما أشارت الدراسة إلى أن الفلسفات التربوية في البلدين تهدف إلى إعداد الطفل للحياة المدرسية والمجتمعية من خلال أنشطة تفاعلية تنمي مهاراته الفكرية والاجتماعية وأوصت الدراسة بضرورة تبني أفضل الممارسات الدولية لتعزيز حقوق الطفل في رياض الأطفال، مع التركيز على توفير بيئات تعليمية آمنة، وتدريب المعلمات على أساليب تدريس حديثة تتماشى مع حقوق الطفل.

دراسة تيربوفيتش وماريتشيتش (٢٠٢٢): بعنوان " حقوق الطفل والمدرسة من منظور طلاب الكلية - المعلمين المستقبليين". هدفت الدراسة الى تقييم معارف الطلاب (المعلمين المستقبليين) حول حقوق الطفل ومدى استعدادهم لتدريس هذه الحقوق وتنفيذها من خلال الأنشطة التعليمية المختلفة، وتم استخدام المنهج النوعي من خلال مناقشات مجموعات التركيز (Focus Groups) مع ٣٨ طالبًا في كلية التربية، وتوصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:أظهرت النتائج أن الطلاب يعتبرون موضوعات حقوق الطفل والمشاركة الطلابية ذات أهمية كبيرة في التعليم.
أشار الطلاب إلى وجود نقص في الفرص العملية أثناء دراستهم الجامعية، مما أدى إلى انخفاض استعدادهم لتقديم مفاهيم حقوق الطفل بشكل فعال. أوصت الدراسة بزيادة الأنشطة العملية في المناهج الدراسية، مع إدخال برامج تدريبية مبتكرة تُركز على حقوق الطفل وتعزز كفاءات المعلمين المستقبليين في هذا المجال.

دراسة منصور (٢٠٢٣) بعنوان"قيم السلام مدخل لمواجهة التنمر في رياض أطفال الدمج"، وهدفت إلى تحديد القيم التي ينبغي تنميتها لدى طفل الروضة (سواء الطفل المتنمر أو الضحية) للحد من سلوك التنمر في بيئات الدمج، مع توضيح دور

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المعلمة في تعزيز تلك القيم، واستكشاف الاستراتيجيات التي تتبعها للقيام بذلك.استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وطبقت أداة مكونة من ٩٥ فقرة موزعة على خمسة أبعاد، على عينة مكونة من ١٧ معلمة من رياض أطفال الدمج بمحافظة المنوفية. أظهرت النتائج أن دور المعلمة في تنمية قيم السلام للأطفال المتنمرين والضحايا كان بدرجة متوسطة، وكذلك ممارستها للاستراتيجيات التي تسهم في خفض سلوك التنمر. وأوصت الدراسة بأهمية زيادة الاهتمام برياض أطفال الدمج، وتكثيف تدريب المعلمات على الاستراتيجيات الفعالة في مواجهة سلوك التنمر داخل الروضة.

التعقيب على الدراسات السابقة

أوجه التشابه

التركيز على حقوق الطفل والحماية من العنف:

تنوعت الدراسات السابقة في تناولها لموضوع حقوق الطفل، حيث ركز بعضها على تعزيز مفاهيم السلامة الشخصية والوقاية من العنف (فتح الله، صبره، البركات، وايت وآخرون، حسونة وآخرون)، في حين تناولت أخرى دور البيئة التعليمية في دعم هذه الحقوق وتعزيز القيم الوقائية (حجازي، توفيق وآخرون، خسانه، منصور). كما اهتمت دراسات أخرى بتقييم وعي المعلمين والمعلمات واستعدادهم لتدريس حقوق الطفل داخل البيئة الصفية (تيربوفيتش وماريتشيتش، منصور).

وقد اتفقت غالبية الدراسات على أهمية تنمية الوعي الوقائي لدى الأطفال، سواء من خلال برامج مباشرة موجهة للأطفال (فتح الله، وايت، البركات، حسونة)، أو عبر تطوير سياسات تعليمية داعمة (خسانه، حجازي، توفيق)، أو من خلال تمكين المعلمات وتدريبهن على أداء أدوار وقائية (منصور، تيربوفيتش).

فاعلية البرامج التعليمية والتدريبية:

أجمعت الدراسات التي تناولت برامج وقائية على فعاليتها في رفع وعي الأطفال وتحسين سلوكياتهم الوقائية (فتح الله، صبره، وايت، البركات، حسونة). كما أظهرت أهمية إشراك أولياء الأمور (فتح الله، حسونة)، والتفاعل النشط من المعلمات (منصور)، وتبني أنشطة مبتكرة وتفاعلية (صبره، خسانه، توفيق) في تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة.

تنوع الأساليب البحثية:

استخدمت بعض الدراسات المنهج التجريبي لقياس الأثر المباشر للبرامج (فتح الله، صبره، وايت، البركات)، بينما اعتمدت أخرى المنهج الوصفي التحليلي أو النوعي، خاصة في تحليل البيئة التربوية أو استكشاف التحديات والممارسات الواقعية (خسانه، حجازي، تيربوفيتش، منصور). وتميزت دراسة حسونة بمنهج وصفي

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تحليلي تشخيصي أقرب إلى إعداد "بروفيل" للحالات المتأثرة بالإساءة والإهمال، مما أضاف بُعدًا تطبيقيًا دقيقًا في التشخيص الميداني.

دور البيئة التعليمية:

أظهرت عدة دراسات أهمية دور المعلمة والمؤسسة التعليمية في الحد من العنف وتكريس ثقافة حقوق الطفل، سواء من خلال تقديم برامج مباشرة للأطفال (فتح الله، صبره، وايت، البركات، منصور، حسونة)، أو من خلال تهيئة بيئة مدرسية حاضنة وداعمة (خسانه، حجازي، توفيق). كما أبرزت بعض الدراسات أهمية العلاقة بين الروضة والأسرة في التصدي لسلوكيات الإساءة (فتح الله، حسونة).

التحديات التي تواجه التنفيذ:

تناولت بعض الدراسات تحديات حقيقية تعيق فعالية البرامج، مثل ضعف جاهزية المعلمين الجدد (تيربوفيتش)، وغياب التكامل بين السياسات والتطبيق (خسانه،منصور)، أو ضعف التفاعل الأسري مع المدرسة (حسونة). وأجمعت هذه الدراسات على ضرورة تطوير البرامج التدريبية والتكامل بين الأدوار لضمان نتائج أكثر استدامة.

أوجه الاختلاف

مجال التركيز:

ركزت بعض الدراسات على البرامج الوقائية الموجهة للأطفال (فتح الله، صبره، وايت، البركات، حسونة)، بينما تناولت أخرى سياسات التعليم وبيئة المدرسة (حجازي، خسانه، توفيق، منصور)، واهتمت دراسات أخرى بتحليل وعي المعلمين والطلاب بحقوق الطفل (تيربوفيتش).

الفئة المستهدفة:

استهدفت دراسات مثل (فتح الله، صبره، وايت، البركات، حسونة) أطفال رياض الأطفال بشكل مباشر، فيما ركزت دراسات أخرى على المعلمين أو طلاب كليات التربية (تيربوفيتش، حجازي، منصور)، كما اهتمت دراسات تحليل السياسات بالتوجهات العامة والبيئة المؤسسية (خسانه، توفيق، حجازي).

المناهج البحثية:

تنوعت المناهج بين الكمي التجريبي (فتح الله، صبره، وايت، البركات)، والوصفي التحليلي (حسونة، منصور، خسانه، حجازي)، والنوعي (تيربوفيتش)، فيما اتسمت دراسة توفيق وآخرون بالتحليل المقارن الدولي.

السياق الجغرافي

أُجريت دراسات محلية في السعودية (فتح الله، البركات، حجازي)، وأخرى في مصر (حسونة، سحر منصور)، بالإضافة إلى تجارب في ماليزيا (خسانه)، وروسيا واليابان (توفيق).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تركيز السياسات التعليمية:

بعض الدراسات ركزت على بناء وتقييم البرامج التربوية الوقائية (فتح الله، صبره، وايت، البركات، حسونة)، بينما ناقشت أخرى السياسات التربوية والتطوير المهني (حجازي، خسانه، تيربوفيتش، منصور). وتميزت دراسة (توفيق) بتحليل الممارسات الدولية الناجحة التي يمكن الاستفادة منها.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميّز هذه الدراسة بتركيزها على تحليل محتوى برنامج رسمي قائم في السعودية، بعنوان "السلامة الشخصية للحماية من العنف"، والموجه لمعلمات رياض الأطفال العاملات فعليًا، في مقابل دراسات أخرى صمّمت برامج تجريبية (فتح الله، صبره، البركات).

كما تعتمد على منهج تحليل المحتوى الكمي لتقييم مدى شمول البرنامج لمفاهيم حقوق الطفل وفقًا للسياسات الوطنية، بخلاف دراسات ركزت على الأثر السلوكي أو تقييم الاستعداد المهني (منصور، تيربوفيتش). وتُعد دراسة حسونة الأقرب من حيث الموضوع، لكنها ركزت على الحالات الفردية وبناء بروفيل تشخيصي ميداني، بينما تسعى هذه الدراسة إلى تقييم المضمون التدريبي ذاته. ومن ثمّ، تُسهم هذه الدراسة في تقديم توصيات تطويرية مستندة إلى نتائج كمية واقعية تدعم تحسين محتوى البرامج التدريبية الموجهة لحماية الطفل في التعليم المبكر.

منهجية الدراسة

منهج الدراسة

يُعد تحليل المحتوى من الأساليب البحثية الشائعة في دراسة الوثائق والمواد التربوية، حيث يعتمد على منهجية علمية منظمة تُسهم في الكشف عن المعاني والاتجاهات الأساسية للنصوص بعيدًا عن التقديرات الذاتية، ويُستخدم وفق قواعد وخطوات محددة تضمن دقة النتائج وموضعيتها. (طعمية، ٢٠٠٤). ونظرًا لطبيعة هذه الدراسة، فقد تم اعتماد هذا المنهج لتحليل حقيبة برنامج السلامة الشخصية للحماية من العنف، بهدف تقييم مدى تعزيزها لحقوق الطفل في مرحلة رياض الأطفال.

مجتمع الدراسة وعينتها

يَعد تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة من الخطوات الأساسية في البحوث العلمية، حيث يُساعد الباحث على ضبط مجال دراسته والتركيز على الوحدات الأكثر صلة بموضوع البحث، مما يسهم في الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

وفي هذه الدراسة، يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الحقائب التدريبية والأدلة الإجرائية الصادرة عن وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، والتي تتناول

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

بشكل مباشر أو غير مباشر موضوع حقوق الطفل في مرحلة رياض الأطفال. وتشمل هذه الحقائب والأدلة:

•برنامج السلامة الشخصية لرياض الأطفال نحو بيئة آمنة للطفل
•برنامج التثقيف المنزلي للأم والطفل
•الدليل الإجرائي لخصائص النمو لمراحل التعليم المختلفة

وغيرها من البرامج ذات الصلة التي أطلقتها الوزارة بهدف تعزيز الوعي الحقوقي وتوفير بيئة آمنة وداعمة للأطفال.

أما عينة الدراسة، فقد تمثلت في حقيبة برنامج السلامة الشخصية للحماية من العنف، والتي تم اختيارها من بين الحقائب السابقة نظرًا لعدة اعتبارات، أبرزها:

•ارتباطها المباشر بمحور الحماية من العنف كأحد الحقوق الأساسية للطفل.
•اعتمادها رسميًا ضمن برامج وزارة التعليم، مما يعزز موثوقيتها.
•شمولها لمحتوى تدريبي موجه لمعلمات رياض الأطفال بشكل صريح.
•إمكانية تطوير البرنامج لاحقًا بناءً على نتائج التحليل، بما يتوافق مع متطلبات الميدان التربوي.
•انسجامها مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في بناء بيئة تعليمية آمنة ومحفّزة.

وفيما يلي عرض تفصيلي لمكونات الحقيبة التدريبية محل الدراسة:

جدول (١) مجتمع الدراسة وعينتها

المصدر	وكالة الأداء التعليمي، وزارة التعليم
عنوان البرنامج	السلامة الشخصية للطفل في مرحلة رياض الأطفال (الحماية من العنف والإيذاء)
تاريخ الحقيبة	١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م
عدد الصفحات	١٥٠ صفحة
عدد الصفحات المستبعدة	١٤ صفحة (لفهرس، المراجع، المقدمة)
عدد الصفحات المحللة	١٣٦ صفحة
الفئة المستهدفة	المعلمات على رأس العمل والقائدات ومشرفات رياض الأطفال
مدة البرنامج	خمسة أيام بواقع ٢٥ ساعة تدريبية

أدوات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على بطاقة تحليل المحتوى كأداة منهجية منظمة لتحليل البيانات النصية، نظراً لما توفره من قدرة على تصنيف المعلومات، ورصد التكرارات، واستخلاص الأنماط بشكل موضوعي ودقيق. وتُعد هذه الأداة من الوسائل الفعّالة في الدراسات التربوية التي تهدف إلى تفسير مضمون النصوص وفق معايير علمية واضحة (هياق، ٢٠١٥).

وقد تم بناء بطاقة تحليل المحتوى (ملحق١) المستخدمة في هذه الدراسة لتحليل محتوى الحقيبة التدريبية لبرنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف"،

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

بهدف تقويم مدى تضمينها للمفاهيم المرتبطة بحقوق الطفل، واتساقها مع السياسات التربوية المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

واعتمدت الباحثة في تصميم الفئات التحليلية على مزيج من الدراسات السابقة ذات الصلة، والوثائق الرسمية الخاصة بسياسات حماية الطفل، بالإضافة إلى المرجعيات الدولية مثل: اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والتي تصنّف العنف ضد الأطفال إلى أربعة أنماط رئيسية: الإساءة الجسدية، الإساءة النفسية، الإساءة الجنسية، والإهمال.

كما تم التأكد من شمولية البطاقة لكافة المؤشرات والمضامين ذات العلاقة، سواء تلك التي وردت في الحقيبة التدريبية أو التي أكدت عليها السياسات الوطنية والوثائق الحقوقية، وذلك لضمان اتساق التحليل مع الأطر التربوية والحقوقية المعتمدة.

ولغرض تسهيل عملية التحليل الكمي، وتحديد مدى تركيز الحقيبة على كل مؤشر، اعتمدت الباحثة مقياسًا ثلاثيًا لدرجة التضمين، وذلك على النحو التالي:

- درجة ضعيف (١): يُمنح عندما يوجد تلميح أو ذكر غير مباشر للمؤشر، دون شرح أو دعم كافٍ.
- درجة متوسط (٢): تُمنح إذا ذُكر المؤشر بشكل واضح، ولكن دون تكرار أو أمثلة تطبيقية داعمة.
- درجة مرتفع (٣): تُمنح عندما يُذكر المؤشر بشكل مباشر ومتكرر، ويُدعَم بأمثلة أو أنشطة واضحة.

صدق الأداة:

للتأكد من صدق محتوى أداة الدراسة (بطاقة تحليل المحتوى)، تم عرضها على (١٠) محكمات من ذوات الخبرة والاختصاص في مجال رياض الأطفال(ملحق٣)، شملت فئات من الأكاديميات، والمدربات التربويات، والممارسات من معلمات رياض الأطفال، وذلك بهدف تقييم مدى مناسبة الأداة لأغراض التحليل، وشمولها لأبعاد موضوع الحقيبة التدريبية. وقد جاءت ملاحظات المحكمات متنوعة بين اقتراحات للصياغة، وتعديلات لرفع درجة الوضوح، أو توصيات بحذف أو دمج بعض البنود، وتم الأخذ بالملاحظات وأُجريت التعديلات المقترحة بما يدعم صدق الأداة، ويضمن اتساقها مع طبيعة المحتوى المدروس، ويُعزز صلاحيتها لعملية التحليل.

ثبات الأداة:

يُعد التأكد من ثبات أداة التحليل خطوة أساسية في دراسات تحليل المحتوى، وذلك نظرًا لاعتماد هذا النوع من الدراسات على الاجتهاد الشخصي في تصنيف وحدات التحليل وتأويلها، مما قد يؤدي إلى تباين في النتائج عند إعادة التطبيق.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تحليل بيانات الدراسة

الإجابة عن السؤال الأول:

ما مدى تضمين الحقيبة التدريبية لبرنامج السلامة الشخصية لحماية الطفل من العنف لحقوق الطفل كما نصّت عليها السياسات التربوية؟

للإجابة عن هذا السؤال، قامت الباحثه بتحليل محتوى الحقيبة التدريبية باستخدام بطاقة تحليل أعدت لهذا الغرض، وفيما يلي عرض لنتائج التحليل الخاصة بكل محور:

جدول (٢) محور الإساءة الجسدية

م	الوحدة التحليلية	تكرار الوحدات	درجة التضمين			المتوسط الحسابي	الترتيب
			١ ضعيف	٢ متوسط	٣ مرتفع		
١	الإساءة الجسدية للطفل دون تحديد مصدر الإساءة	١٣	١	٩	٣	٢,١٥	٣
٢	الإساءة الجسدية من الوالدين	٤	١	١	٢	٢,٢٥	١
٣	الإساءة الجسدية من الإخوة	٦	٣	١	٢	١,٨٣	٥
٤	الإساءة الجسدية من المعلمة	٥	٣	٢	٠	١,٤٠	٦
٥	الإساءة الجسدية من أطفال آخرين	٢	١	٠	١	٢,٠٠	٤
٦	تعرض الطفل لأذى جسدي بعد استدراجه عبر الوسائط الرقمية للقاء مباشر بهدف الإيذاء	١	١	٠	٠	١,٠٠	٧
٧	تعرض الطفل لأذى جسدي نتيجة تقليد محتوى ضار	٥	٢	١	٢	٢,٠٠	٤
٨	تعرض الطفل لأذى جسدي نتيجة عقوبة قاسية بقصد التأديب	١٠	٣	٢	٥	٢,٢٠	٢
	المتوسط العام		١,٨٥				

من الجدول (٢) في محور الإساءة الجسدية، يتبين أن أعلى المتوسطات تمثلت في "الإيذاء الجسدي من الوالدين" بمتوسط (٢,٢٥) و"تعرض الطفل لأذى جسدي نتيجة عقوبة قاسية" بمتوسط (٢,٢٠)، وكلاهما يرتبطان بدور الأسرة، لا سيما الوالدين. ويُعد تناول هذه الجوانب في الحقيبة أمرًا إيجابيًا، نظرًا لأن الطفل في هذه المرحلة العمرية يقضي معظم وقته مع والديه، إلا أنه كان من الأفضل أن تتضمن الحقيبة توجيهات واضحة للمعلمة حول دورها في التعامل مع هذه الحالات، إلى جانب توفير مواد داعمة تمكّنها من توعية أولياء الأمور، وهو ما أشارت إلى فعاليته دراسة فتح الله (٢٠١٤) التي بيّنت أن إشراك الوالدين أسهم في نجاح البرامج الوقائية.

ويلي ذلك من حيث المتوسطات "الإيذاء الجسدي غير محدد المصدر" بمتوسط (٢.١٥)، ثم "تعرض الطفل لأذى جسدي نتيجة تقليد محتوى ضار" و"الإيذاء من أطفال آخرين" بمتوسط (٢,٠٠) والإساءة الجسدية من الأخوة (١,٨٣)

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وهنا تبرز الحاجة إلى تدريب الأطفال على مهارات الحماية الذاتية، مع تزويد المعلمة بأساليب وأفكار مناسبة لهذا الغرض، بما يتوافق مع ما أكدته الدراسات السابقة (صبرة – بركات –حجازي- وايت وآخرون) في فعالية البرامج والأنشطة التعليمية للحماية الذاتية للاطفال ، والتي طبّقت تجربة توعوية ناجحة بين الأطفال.

كما بلغ متوسط تضمين "الإساءة الجسدية من المعلمة" (١.٤٠)، وقد أشارت الحقيبة إلى وجود هذا النوع من الإيذاء، إلا أنها لم تُبرز بشكل كافٍ خطورته، خصوصًا في بيئة رياض الأطفال التي تقوم فيها المعلمة بدور محوري في التوجيه والتأثير. فالعنف الجسدي من قبل المعلمة، مهما بدا بسيطًا، يُعد سلوكًا مرفوضًا تربويًا، ويتعارض مع مبادئ التربية الحديثة التي تقوم على الدعم والاحترام. ومن هنا، كان من الأجدر بالحقيبة أن تقدم إرشادات واضحة للمعلمة حول كيفية التعامل مع المواقف الصفية دون استخدام أساليب إيذائيه، وأن تزودها بأمثلة واقعية على البدائل التربوية الآمنة التي تعزز الانضباط الإيجابي.

أما أقل المتوسطات، فكانت "تعرض الطفل لأذى جسدي نتيجة الاستدراج عبر الوسائل الرقمية "بمتوسط (١)، وقد يُعزى ذلك إلى أن الطفل في هذه المرحلة يكون غالبًا تحت إشراف مباشر من الوالدين. ومع ذلك، فإن التوعية المبكرة بمخاطر الإنترنت تُعد ضرورة، على أن تتم بطريقة مناسبة لمستوى النمو والفضول في هذا العمر، وهو ما يتطلب تأهيل المعلمة بأساليب توعوية فعالة، وكان من المناسب تضمين ذلك في الحقيبة التدريبية، خصوصًا في ضوء ما أكدته دراسة وايت وآخرون (٢٠١٨) حول أهمية تعزيز وعي الأطفال بعلاقاتهم الشخصية ومهاراتهم الوقائية للتعامل مع المواقف غير الآمنة.

جدول (٣) محور الإساءة النفسية

م	الوحدة التحليلية	تكرار الوحدات	درجة التضمين			المتوسط الحسابي	الترتيب
			١ ضعيف	٢ متوسط	٣ مرتفع		
١	الإساءة النفسية للطفل دون تحديد مصدر الإساءة	١٢	٦	٢	٤	١,٨٣	٥
٢	الإساءة النفسية من الوالدين	٧	١	٢	٤	٢,٤٢	٣
٣	الإساءة النفسية من الإخوة	٥	٥	٠	٠	١,٠٠	٧
٤	الإساءة النفسية من المعلمة	١٢	٧	٥	٠	١,٤١	٦
٥	الإساءة النفسية من أطفال آخرين	٨	١	١	٦	٢,٦٢	١
٦	تعرض الطفل لأذى نفسي نتيجة التنمر الإلكتروني	٥	٠	٢	٣	٢,٦٠	٢
٧	تعرض الطفل لأذى نفسي نتيجة التعرض لمحتوى غير مناسب لعمره	٧	١	٣	٣	٢,٢٨	٤
	المتوسط العام		٢,٠٢				

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

من الجدول (٣)، ظهرت نتائج التحليل أن الإساءة النفسية من أطفال آخرين جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (٢.٦٢)، تلتها تعرض الطفل لأذى نفسي نتيجة التنمر الإلكتروني بمتوسط (٢.٦٠)، وهو ما يشير إلى اهتمام الحقيبة بما هو شائع حاليًا في مرحلة الطفولة المبكرة، سواء ظهر ذلك بشكل مباشر بين الأطفال داخل الروضة، أو من خلال الوسائط الرقمية ،إلا أن المعلمة لا تزال بحاجة إلى دعم بأساليب تربوية واضحة تساعدها على التعامل مع آثار التنمر بين الضحية والمتنمر، وتنمية قيم السلام في البيئة الصفية، سواء للطفل المتنمر (مثل: تقبّل الآخر، التسامح، نبذ العنف، الحوار، مساعدة الآخرين، الاحترام، وتحمل المسؤولية)، أو للطفل الضحية (مثل: تعزيز الثقة بالنفس، وتنمية مهارات التواصل مع الآخرين، والحوار، والشعور بالانتماء).

وقد اكتفت الحقيبة بالإشارة إلى وجود هذه الظواهر دون أن تُقدّم للمعلمة أدوات أو أساليب تطبيقية تُمكّنها من تفعيل هذه القيم فعليًا. ويتفق هذا مع دراسة منصور (٢٠٢٣) التي أكدت أن المعلمات يحتجن فعليًا إلى توعية بكيفية تفعيل قيم السلام كاستراتيجية وقائية لمواجهة مظاهر التنمر بين الأطفال.

ويلي ذلك الإساءة النفسية من الوالدين بمتوسط (٢.٤٢)، وهي نسبة تُشير إلى دور الأسرة -وخاصة الوالدين- في تعرض الطفل للأذى النفسي، كما سبق وأُشير إليه ضمن محور الإساءة الجسدية. وهذا يؤكد مجددًا ضرورة أن تتضمن الحقيبة التدريبية مكونات تُسهم في توعية أولياء الأمور بخطورة هذا النوع من الإساءة، وتعزز من شراكتهم في جهود الحماية والوقاية. كما أن إشراك الوالدين في البرامج الوقائية لا يقتصر على التوعية فقط، بل يسهم فعليًا في فاعلية هذه البرامج، كما أوضحت دراسة فتح الله (٢٠١٤) كما برزت الإساءة النفسية الناتجة عن التعرض لمحتوى غير مناسب لعمر الطفل بتوسط (٢,٢٨)، وهي مرتبطة أيضًا بدور الأسرة في ضبط المحتوى ومتابعة ما يشاهده الأطفال أو يتفاعلون معه في الألعاب والوسائط المختلفة، مما يعكس الحاجة إلى توعية الأهل بأهمية الرقابة الرقمية الإيجابية. تلتها ظهرت الإساءة النفسية دون تحديد مصدر لها بمتوسط (١.٨٣)، وهو أسلوب لا يتناسب مع حقيبة تدريبية موجهة للمعلمة، التي تحتاج إلى محتوى دقيق وتطبيقي يوضح طبيعة الإساءة وآليات التعامل معها، ثم الإساءة النفسية من المعلمة بمتوسط (١.٤١)، وهي نسبة منخفضة تُشير إلى ضعف تناول هذا الجانب في الحقيبة، رغم أهميته، خاصة أن المعلمة تُعد قدوة للطفل في هذه المرحلة، ومن المهم أن يتم توضيح الأثر النفسي الذي قد تُسببه كلمات المعلمة أو أسلوبها في التعامل، إلى جانب إرشادها لبدائل تربوية قائمة على الدعم لا التأنيب. أما الإساءة النفسية من الأخوة فجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط (١.٠٠)، وهي نسبة ضعيفة، وكان من المفيد أن تتناول الحقيبة هذا النوع من الإساءة ضمن توعية المعلمة بدورها في تنبيه أولياء الأمور إلى

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

احتمال وجود إساءة بين الأبناء داخل الأسرة، لما لهذا النوع من الأذى من أثر نفسي قد لا يُكتشف بسهولة.

جدول (٤) محور الإهمال

م	الوحدة التحليلية	التكرار الوحدات	درجة التضمين			المتوسط الحسابي	الترتيب
			١ ضعيف	٢ متوسط	٣ مرتفع		
١	إهمال الرعاية الصحية للطفل	١٢	٣	٧	٢	١.٩١	٤
٢	إهمال الرعاية النفسية للطفل	١٣	٨	٣	٢	١,٥٣	٥
٣	إهمال الرعاية التعليمية للطفل	١١	٢	٥	٤	٢.١٨	٣
٤	إهمال الرعاية الجسدية للطفل	٣٠	٣	١٢	١٥	٢,٤٠	١
٥	إهمال الرعاية الغذائية للطفل	١١	٣	٣	٥	٢,١٨	٣
٦	إهمال الرعاية الرقمية للطفل	١٠	١	٦	٣	٢,٢٠	٢
	المتوسط العام	٢,٠٦					

من خلال نتائج التحليل الموضحة في الجدول (٤)، تبين أن أعلى متوسط لدرجات التضمين كان في محور إهمال الرعاية الجسدية بمتوسط (٢.٤٠)، والذي يشمل ترك الطفل دون حماية من المخاطر أو في بيئات غير آمنة، بالإضافة إلى إهمال احتياجاته الأساسية مثل النظافة الشخصية، والملابس المناسبة، والنوم الكافي، فضلاً عن إغفال الحماية من الحوادث المنزلية. وعلى الرغم من تناول الحقيبة لهذا النوع من الإهمال بشكل جزئي على هيئة تعداد، إلا أنها افتقرت إلى تقديم خطوات إجرائية واضحة تساعد المعلمة في معالجة هذه المظاهر، سواء من خلال إجراءات وقائية أو تدخلات علاجية موجهة. ويلي ذلك محور إهمال الحماية الرقمية بمتوسط (٢.٢٠)، والذي يتمثل في ترك الطفل يستخدم الأجهزة الإلكترونية لفترات طويلة دون رقابة على الوقت أو المحتوى. ويُعد هذا النوع من الإهمال ذا أثر بالغ على الصحة النفسية والجسدية للطفل، لا سيما في ظل الاستخدام المبكر والمفرط للأجهزة الذكية من قبل الأطفال في سن الروضة. كما أن التعرض لمحتوى غير لائق أو لمخاطر إلكترونية قد يُشكل تهديدًا مباشرًا لنمو الطفل وتوازنه. ورغم هذه الخطورة، لم تقدم الحقيبة أدوات

تطبيقية لحماية الطفل رقمياً، كما غاب عنها التوجيه التوعوي للمعلمة حول كيفية إرشاد الأسرة أو الطفل بهذا الخصوص. أما إهمال الرعاية التعليمية فقد بلغ متوسطه (٢.١٨)، ويشمل ضعف المتابعة التعليمية من الأسرة أو المعلمة، أو عدم توفير بيئة تعليمية محفزة تشبع فضول الطفل وتلبي احتياجاته المعرفية في هذه المرحلة النمائية الحرجة. كما يشمل ترك الطفل دون دعم لاكتشاف ذاته والتعلم من خلال المواقف التربوية. إلا أن الحقيبة لم تتضمن معالجات كافية لهذا المحور، لا من حيث التوجيهات التربوية، ولا من حيث تقديم نماذج لأنشطة تعليمية فعالة تتناسب مع

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

هذه الفئة العمرية. كذلك بلغ متوسط إهمال الرعاية الغذائية (٢.١٨)، ويتجلى هذا النوع في تقديم وجبات غير صحية، أو في حرمان الطفل من الغذاء الكافي والمناسب لنموه. ومع أن هذا الجانب بالغ الأهمية من حيث تأثيره على النمو البدني والعقلي، فقد عالجته الحقيبة بسطحية. أما إهمال الرعاية الصحية، والذي سجل متوسط (١.٩١)، فيشير إلى غياب الرعاية الطبية الكافية، أو التأخر في علاج الأمراض واعطاء الطفل التطعيمات الأساسية. ورغم أهمية هذا الجانب في الوقاية والاكتشاف المبكر للمشكلات الصحية، إلا أن الحقيبة لم تتضمن أي آلية واضحة تُعين المعلمة .

وأخيرًا، جاء إهمال الرعاية النفسية في المرتبة الأخيرة من حيث التضمين، بمتوسط (١.٥٣)، ويشمل هذا النوع غياب الدعم النفسي والعاطفي، وتجاهل مشاعر الطفل وعدم التفاعل معه، سواء من الأسرة أو من المعلمة. ويُعد هذا النوع من الإهمال من أخطر الأنواع وأشدها أثرًا، لما له من انعكاسات سلبية على تكوين شخصية الطفل وتوازنه الانفعالي، وقد يؤدي إلى مشكلات نفسية واجتماعية كالتأخر الدراسي، أو التعرض للتنمر، أو الانسحاب الاجتماعي. وتؤكد دراسة حسونة (٢٠١٥) يُعد إهمال الرعاية النفسية في مرحلة الطفولة المبكرة من أكثر الأنواع شيوعًا، وهو يُمثل عامل خطر أساسي في نشوء اضطرابات متعددة لدى الطفل في المستقبل. ويُعد الإهمال أحد المحاور الحساسة والمؤثرة في حياة الطفل، لما له من تبعات مباشرة على نموه النفسي والجسدي في الحاضر، واستقراره النفسي والاجتماعي في المستقبل.

جدول (٥) محور الإساءة الجنسية

م	الوحدة التحليلية	التكرار الوحدات	درجة التضمين			المتوسط الحسابي	الترتيب
			١ ضعيف	٢ متوسط	٣ مرتفع		
١	أنماط الاستغلال الجنسي	١٥	١	٧	٧	٢,٤٠	٦
٢	خصائص المعتدي الجنسي	١٣	٠	١	١٢	٢,٩٢	٢
٣	خصائص الطفل المعتدى عليه	٦	١	٠	٥	٢,٦٦	٥
٤	أسباب تعرض الأطفال للإساءة الجنسية	٥	١	١	٣	٢,٤٠	٦
٥	مراحل الاعتداء	١٣	٠	٠	١٣	٣	١
٦	علامات ودلالات تعرض الطفل للإساءة الجنسية	٢٦	٠	٢	٢٤	٢,٩٢	٢
٧	خطوات الوقاية من الإيذاء الجسدي	٦٢	١	٣	٥٨	٢,٩١	٣
٨	إجراءات التعامل مع الطفل عند الاشتباه بتعرضه للإساءة الجنسية	٦٧	٥	٢	٦٠	٢,٨٢	٤
٩	خطوات الإبلاغ عن الإساءة الجنسية	٧	٠	٠	٧	٣	١

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

١٠	الدعم النفسي للطفل بعد التعرض للإساءة الجنسية	٦	٠	٢	٤	٢,٦٦	٥
	المتوسط العام	٢,٧٦					

يوضح الجدول (٥) في محور الإساءة الجنسية أن جميع الوحدات العشر المرتبطة بهذا المحور قد تم تناولها، وهو ما يُعد مؤشرًا إيجابيًا على شمول الحقيبة وتكاملها في تغطية هذا النوع الحساس من الإساءة. وتراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة التضمين بين (٢.٤٠) و(٣.٠٠)، مما يعكس تفاوتًا نسبيًا في درجة التركيز، مع بقاء جميع الوحدات حاضرة بقوة داخل المحتوى.

حيث سجلت كل من وحدة "مراحل الاعتداء الجنسي" و"خطوات الإبلاغ عن الإساءة" أعلى متوسط (٣.٠٠)، تليها وحدتا "خصائص المعتدي الجنسي" و"علامات ودلالات التعرض" بمتوسط (٢.٩٢)، ثم "خطوات الوقاية" (٢.٩١) و"جراءات التعامل عند الاشتباه"(٢.٨٢). أما الوحدات التي حصلت على متوسطات أقل نسبيًا مثل "خصائص المعتدى عليه" و"الدعم النفسي بعد التعرض" (٢.٦٦)، و"نماط الاستغلال الجنسي" و"أسباب التعرض للإساءة" (٢.٤٠)،على الرغم من انها حصلت على نسب اقل الا انها كانت حاضرة بوضوح وقُدمت ضمن سياق علمي ومهني يدعم المعلمة في أداء دورها التوعوي والتدخلي.

وتشير هذه النتائج إلى أن الحقيبة تناولت محور الإساءة الجنسية من جميع جوانبه الأساسية: التعريف، والوقاية، والكشف، والتدخل، والدعم النفسي، وقدّمت للمعلمة برامج وأنشطة قابلة للتطبيق في بيئة رياض الأطفال. ويتفق هذا الطرح مع دراسة صبره (٢٠٢٠) التي أكدت على أهمية الأنشطة التفاعلية في تعزيز الأمن والسلامة، كما ينسجم إدراج أسباب التعرض للإساءة الجنسية، خاصة المرتبطة بالإهمال الأسري، مع ما أوردته دراسة حسونة (٢٠١٥) التي أوضحت أن الإهمال يُعد من أبرز العوامل التي تُعرض الطفل لهذا النوع من الإيذاء

جدول (٦) جدول المحاور الرئيسية

المحاور الرئيسية	مجموع التكرارات	النسبة المئوية	المتوسط العام
الإساءة الجسدية	٤٦	%١١.٣	١,٨٥
الإساءة النفسية	٥٥	%١٣.٥	٢,٠٢
الإهمال	٨٧	%٢١,٣	٢,٠٦
الإساءة الجنسية	٢٢٠	%٥٣	٢,٧٦
المجموع	٤٠٨	١٠٠	

يُظهر جدول (٦) أن محور الإساءة الجنسية حاز على أعلى نسبة من التكرارات (٥٣%) بمتوسط (٢.٧٦)، وهو ما يعكس تركيزًا كبيرًا في الحقيبة على هذا النوع من العنف نظرًا لخطورة آثاره الجسدية والنفسية على الطفل. ويلي ذلك مباشرة محور الإهمال بنسبة (٢١.٣%) بمتوسط (٢,٠٦)، وهو مؤشر بالغ الأهمية

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

يجب الوقوف عنده، إذ إن الإهمال لا يُعد فقط شكلًا من أشكال العنف، بل غالبًا ما يكون تمهيدًا لوقوع أنواع إساءات أخرى ، وعلى رأسها الإساءة الجنسية فكثير من حالات الاعتداء لا تحدث فجأة، وإنما تأتي نتيجة تراكم بيئات إهمال مزمنة، مثل غياب الرقابة، أو ضعف العلاقة مع الطفل، أو عدم الاكتراث بمشاعره وسلوكياته، كما أوردت دراسة حسونة (٢٠١٥) التي أكدت أن الإهمال الأسري من أبرز العوامل التي تُهيئ الطفل للتعرض للعنف الجنسي.

أما محور الإساءة النفسية فقد بلغ (١٣.٥%) بمتوسط (٢,٠٢)، والجسدية (١١.٣%) بمتوسط (١,٨٥)، وهما أيضًا يُعدّان من المؤشرات التي إذا ما استمرت دون تدخل، فإنها تُنتج بيئة غير آمنة تُضعف مقاومة الطفل، وتزيد من احتمالية استغلاله. بناءً على ذلك، فإن التركيز على الإساءة الجنسية بوصفها الخطر الأعلى، يجب ألا يكون بمعزل عن باقي المحاور، بل لا بد من فهم أن العديد من حالات الاعتداء الجنسي هي نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لتعرض الطفل المسبق لإهمال، أو إساءة نفسية وجسدية مزمنة. وهذا ما يجعل التناول المتوازن لهذه المحاور، كما ظهر في الحقيبة، ضرورة تربوية ومهنية، ويُشكل أساسًا متينًا لفهم طبيعة المشكلة والتعامل معها بشكل وقائي لا يتجزأ.

الإجابة عن السؤال الثاني:

- ما المقترحات التي يمكن أن تُسهم في تحسين محتوى حقيبة برنامج "السلامة الشخصية للحماية من العنف" لتحقيق أهدافها؟

يمكن تحسين محتوى حقيبة برنامج السلامة الشخصية للحماية من العنف من خلال مجموعة من المقترحات التي تعزز من فعاليتها وتحقيقها لأهدافها التربوية، ومن أبرزها:

- من أبرز المقترحات التي يمكن أن تسهم في تحسين محتوى حقيبة برنامج السلامة الشخصية للحماية من العنف، تضمين شرح موجز عن نموذج انسباير INSPIRE بوصفه إطارًا دوليًا متكاملًا لحماية الطفل من العنف، خاصة وأن المملكة العربية السعودية تُظهر دعمًا ملحوظًا لجميع ركائز هذا النموذج من خلال رؤية ٢٠٣٠ وسياساتها الوطنية المتعددة. ويُعد توضيح هذا النموذج في الحقيبة التدريبية خطوة مهمة لتعريف المعلمات بالإستراتيجية الشاملة التي ترتكز عليها الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال.
- يُقترح إعادة تنظيم محتوى الحقيبة على هيئة فصول أو وحدات تدريبية تُبنى على محاور انسباير INSPIRE السبع، بحيث يتناول كل فصل محورًا محددًا، مع ربطه بأهداف الحماية، ودور المعلمة فيه، والممارسات الفعالة لتحقيقه، بالإضافة إلى إبراز الجهود الوطنية التي تبذلها المملكة في هذا الإطار. ويسهم

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

هذا التنظيم في إكساب المعلمات تصورًا واضحًا وشاملًا عن أدوارهن التربوية في كل محور، مما يعزز من فاعلية البرنامج ويُيسر تطبيقه على أرض الواقع.

- ومن المقترحات المهمة التي تدعم تحسين محتوى الحقيبة، التأكيد على ضرورة إعطاء جميع محاور العنف نفس القدر من الاهتمام والتوجيهات العملية للمعلمة، دون أن يتركز المحتوى بشكل مفرط على محور الإساءة الجنسية فقط. فعلى الرغم من أهمية هذا المحور وخطورته، إلا أن الإساءة النفسية والجسدية، وكذلك الإهمال، تُعد بوابات تمهيدية قد تُفضي لاحقًا إلى تعرض الطفل لانتهاكات أشد، كما بينت نتائج التحليل. وعليه، فإن توازن الحقيبة في تناول هذه المحاور جميعًا، وتقديم إرشادات واضحة وأدوات مساعدة في كل منها، يُسهم في تعزيز فاعليتها وشمولها، ويُمكن المعلمة من أداء دورها في حماية الطفل بكفاءة في مختلف المواقف.
- يُستحسن تضمين قائمة مراجعة بأسماء قصص تربوية مناسبة للأطفال، تتناول مفاهيم الحماية والثقة بالنفس والوعي بالجسد، بحيث تكون مختارة بعناية وتحت إشراف تربوي، لتكون أداة داعمة للمعلمة في تنفيذ البرنامج داخل الصف، خاصة في ظل تعدد المهام التربوية والإدارية التي تقوم بها، مما يجعل توفير مواد جاهزة وموجهة أمرًا مساعدًا على التطبيق الفعّال.
- يمكن أن تشتمل الحقيبة على محتوى مبسط موجّه لأولياء الأمور، يتم تمريره من خلال المعلمة، لتعزيز دور الأسرة في الوقاية والتوعية، بما يحقق تكامل الأدوار بين الروضة والمنزل.
- اقتراح تصميم حقيبة تكميلية موجهة للأطفال ، تحتوي على أنشطة وقصص ووسائل تعليمية تعزز فهمهم لحقوقهم ، وكيفية حماية أنفسهم بطريقة تربوية وآمنة.
- من الملاحظ أن المنهج الوطني الجديد لرياض الأطفال يُبنى على أساس مرونة التخطيط وفقًا لاهتمامات الطفل وأسئلته، وهو توجه تربوي إيجابي يعزز التعلم الذاتي والموجه إلا أن هذه المرونة قد تؤدي في بعض الأحيان إلى إغفال بعض المهارات الجوهرية والأساسية، مثل مفاهيم الحماية من العنف وحقوق الطفل، خصوصًا إن لم تكن المعلمة مدعومة بأدلة أو مخططات واضحة تذكرها بأهمية هذه المفاهيم ضمن التخطيط الأسبوعي أو الشهري لذا فإن توفير مواد ثابتة داخل الحقيبة يُعد خطوة مهمة لضمان حضور هذه المفاهيم باستمرار داخل البيئة الصفية، حتى في ظل التخطيط المفتوح.

توصيات الدراسة

بناءً على نتائج الدراسة وتحليل محتوى الحقيبة، تقترح الباحثة مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تطوير البرنامج وتحسين تطبيقه في الميدان التربوي

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

١) تعزيز التوازن في تناول محاور العنف المختلفة داخل الحقيبة، بحيث لا يقتصر التركيز على محور الإساءة الجنسية، ويتم منح باقي المحاور (الجسدية، النفسية، الإهمال) الاهتمام الكافي من حيث التوضيح والأمثلة والتوجيهات.
٢) إعادة صياغة المحتوى بأسلوب تطبيقي وتربوي، يتضمّن مواقف صفية، وخطوات عملية واضحة تساعد المعلمة على تحويل المفاهيم إلى ممارسات واقعية يمكن تنفيذها بسهولة.
٣) إثراء الحقيبة بأدوات داعمة يمكن استخدامها داخل الصف، مثل القصص التربوية، البطاقات المصورة، الأنشطة التفاعلية، والألعاب التعليمية التي تشرح مفاهيم الحماية بطريقة تناسب المرحلة العمرية.
٤) إعادة تنظيم المحتوى بأسلوب بصري ومنظّم (مثل خرائط المفاهيم، المخططات، الوحدات التدريبية)، ليُسهم في تسهيل استيعابه من قبل المعلمات، ويزيد من فاعليته في تحقيق أهداف البرنامج.
٥) الاستفادة من تجربة تناول محور الإساءة الجنسية كنموذج قوي في باقي المحاور، مع الحفاظ على شمولية الطرح وتنوعه، وتخفيف الأسلوب السردي النظري لصالح أدوات أكثر تفاعلية.
٦) تضمين دليل إجرائي واضح للمعلمات في كل محور، يوضح دورها، وخطوات الاكتشاف والتدخل، وآليات التواصل مع الجهات المعنية، مما يُعزز من كفاءتها في حماية الطفل داخل الروضة.

مقترحات الدراسة

وبناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، ترى الباحثة أن هناك عددًا من الموضوعات المرتبطة بحماية الطفل من العنف في مرحلة رياض الأطفال، ما تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتقصي، ويمكن اقتراح ما يلي من دراسات مستقبلية:

١) يُقترح إجراء دراسة ميدانية تقويمية لقياس أثر تطبيق حقيبة السلامة الشخصية على أداء معلمات رياض الأطفال، ومدى انعكاسها على سلوكيات الأطفال داخل الصف.
٢) إجراء دراسة مقارنة بين محتوى حقيبة السلامة الشخصية وبرامج مشابهة لحماية الطفل مطبقة في بعض الدول المتقدمة في تدريب وتأهيل المعلمين للوقوف على نقاط القوة والضعف.
٣) تحليل مضمون الأنشطة المقدمة للأطفال داخل الروضات، ومعرفة مدى تضمينها لمفاهيم الحماية والوقاية من العنف بمختلف أنواعه.
٤) استطلاع آراء معلمات رياض الأطفال والمشرفات التربويات حول مدى كفاية الحقيبة، والصعوبات التي تواجه المعلمات عند تطبيقها في الميدان.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو النصر، مدحت محمد محمود. (٢٠٢٢). مشكلة العنف ضد الأطفال في مصر. *مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية*، جامعة بني سويف - كلية الخدمة الاجتماعية التنموية، ٢(١)، ١١-٢٦.

اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة. (٢٠٢٥). *الاستراتيجيات الجديدة لوضع حد للعنف ضد الأطفال*، ٢٠٢٥/٥/٥ نص اتفاقية حقوق الطفل | الموقع العالمي

الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). (١٩٨٩). *اتفاقية حقوق الطفل*. مسترجع ٢٠٢٥/٥/٦ https://www.unicef.org/ar

الأمم المتحدة للطفولة. (بدون تاريخ). *اتفاقية حقوق الطفل*. مسترجع ٢٠٢٥/٥/٣ https://www.unicef.org/ar

الأمم المتحدة. (١٩٤٨). *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*. مسترجع ٢٠٢٥/٥/٥ https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

الأمم المتحدة. (١٩٥٩). *الإعلان العالمي لحقوق الطفل*. الجمعية العامة للأمم المتحدة. مسترجع ٢٠٢٥/٥/٦ نص اتفاقية حقوق الطفل | الموقع العالمي

الأمم المتحدة. (١٩٨٩). *اتفاقية حقوق الطفل*. مسترجع من https://www.un.org

بالقاسمي، محمد لزهر؛ ولفقير، علي. (٢٠١٨). سوء معاملة الأطفال وإهمالهم: الآثار الناتجة عنها وكيفية الوقاية منها. *مجلة الإبراهيمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، ٢(١)، ٧-٣١.

بدوي، محمد حسين؛ أبو الوفا، عبير أحمد؛ الفهمي، شيماء مصطفى. (٢٠١٨). إساءة معاملة الأطفال: المفهوم وأساليب الوقاية. *مجلة العلوم التربوية*،كلية التربية بقنا، ٣٤(١)، ١٠٤-١١٨.

البراك، هدى بنت أحمد. (٢٠١٨). حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بالمواثيق الدولية. *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا*، ٣٣(٣)، ٨٦٦-٨٩٣.

بركات، سناء أيوب؛ وتركو، محمد. (٢٠٢٣). فاعلية أنشطة مقترحة في تعليم حق الحماية الذاتية لأطفال الروضة "٥-٦" سنوات في محافظة حماة. *مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية*، ٣٩(٣)، ١-١٩.

برنامج الأمان الأسري الوطني. (٢٠٢٤). *الخط الساخن لحماية الطفل* (١١٦١١١) وخدمات الإرشاد والدعم النفسي والاجتماعي.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

بشتة، حنان، وبوعموشة، نعيم. (٢٠٢٠). الصدق والثبات في البحوث الاجتماعية. *مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع*، جامعة جيجل، ٣(٢)، ١١٧–١٣٢

البكر، عبد المحسن عبد الكريم. (٢٠١٣). حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية. دار أشبيليا للنشر والتوزيع.

الجمال، رانيا عبد المعز. (٢٠١١). *إدارة رياض الأطفال في عصر العولمة*. (ط.١٣)، دار الجامعة الجديدة. مكتبة الرشد، الإسكندرية

حجازي، اعتدال بنت عبد الرحمن علي. (٢٠١٤). تعزيز حقوق طفل رياض الأطفال بالمملكة العربية السعودية: إطار تصوري مقترح. *مجلة مجمع جامعة المدينة العالمية*، (٩)، ٣٥٢-٣٩٨.

حسونة، أمل محمد؛ والبصال ،ايناس السيد ؛ومحمد،هبه عبد القادر . (٢٠١٥). بروفيل لبعض مظاهر سوء المعاملة والإهمال الشائعة لدى طفل الروضة. المجلة العلمية لكلية رياض الأطفال – جامعة بورسعيد، (٧)، ٥٤–٥٨

حصران، شيماء؛ بوكاف، رحمة. (٢٠٢٢). *سوء معاملة الأطفال وآثارها على الصحة النفسية والاجتماعية:* دراسة ميدانية بمتوسطة هاراي بودين - بلخير، قالمة. [مذكرة ماجستير]، جامعة قالمة، الجزائر.

الخالدي، عبير نجم عبد الله. (٢٠١٨). أسباب العنف والتحرش الجنسي ضد الفتيات القاصرات واستراتيجية الحماية والوقاية. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، (٥٦)، ١٥٦-١٩٥.

خلف، حسين زيدان. (٢٠١٩). العنف الإلكتروني الموجه ضد الطفل وآثاره النفسية والاجتماعية على شخصيته: دراسة وصفية. *المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية*، ١(١).١٥١-١٨١

خليفة، ماجدة. (٢٠٢٤). المعوقات الأسرية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية: وجهة نظر طالبات قسم الطفولة المبكرة بكلية التربية بالدوادمي - جامعة شقراء. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، ٢٥(١)، ١٤١-١٦٦.

الدريويش، عبد الإله بن عبد الله. (٢٠٢٥). *العنف والإساءة النفسية واللفظية إلى الطفل*. (ط. ٣٩)، جمعية التنمية الأسرية بالأحساء.

زهران، حامد عبد السلام. (٢٠٠٥). *علم نفس النمو*: الطفولة والمراهقة. عالم الكتب.

السلمي، ندى سند عمار؛ والعبادي، ماجد عبد الله عبد الكريم. (٢٠٢٣). درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة. *المجلة العلمية لتربية الطفولة المبكرة*، ٢(٢)، ٤٢٧-٤٦٨.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الشحروي، مها حسني. (٢٠٠٨). *الألعاب الإلكترونية في عصر العولمة*: إيجابياتها وسلبياتها. (ط.١)، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
الشريف، عبد القادر. (٢٠١٣). *إدارة رياض الأطفال وتطبيقاتها*. (ط.٥). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
شعبان، سيد عبد المطلب. (٢٠١٨). حقوق الطفل: بين المواثيق الدولية والواقع الدولي. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، ٤٧، ٦٦-١٦٣
صبح، صفيناز. صالح. (٢٠١٤). أهم معوقات تفعيل حقوق الطفل في رياض الأطفال. *مجلة كلية التربية بدمياط*، ٣١(٦٧)، ١١٤-٢٧٤.
صبره، آية الحسيني. (٢٠٢٠). برنامج أنشطة متكاملة لتنمية مفاهيم الأمن والسلامة لدى الطفل في ضوء المعايير القومية لرياض الأطفال. *مجلة التربية في القرن ٢١ للدراسات التربوية والنفسية*، ٦، ٤٩-٧١.، ١٤(٢)، ٤٥-٦٨.
صبطي، عبيدة؛ وتومي، الخنساء. (٢٠١٣). سوء معاملة الأطفال في المجتمع: بين الأسباب والآثار. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، ١(٢)، ١٥٣-١٦٧.
كشيب،خيرية عمران. (٢٠٢٣). سلوك التنمر عند الأطفال (مفهومه - أسبابه – علاجه)، *مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية*، ٨(١٥)، ٢٢٦-٢٤٦.
الطراروة، مخلد. (٢٠٠٣). حقوق الطفل: دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية والتشريعات الأردنية. *مجلة الحقوق*، ٢٧(٢)، ٢٧١-٣٣٤.
طعيمة، رشدي أحمد. (٢٠٠٤). *تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه وأساسه واستخداماته*. دار الفكر العربي القاهرة، مصر.
طه، راضي عبد المجيد؛ ضاحي، حاتم فرغلي؛ علي، عبد الحي محمد؛ وتوفيق، إيمان عبد الجليل. (٢٠٢١). بعض الخبرات الدولية في مجال رياض الأطفال الصديقة لحقوق الطفل. *مجلة كلية التربية بأسوان*، ٣٦(٣٦)، ٦٠-٧٩.
طواهر، عبد الجليل؛ وبلال، عثمان. (٢٠٢٠). مناهج البحث العلمي وطرق الاختيار. *مجلة رؤى في الآداب والعلوم الإنسانية*، ١(٤)، ٢٢-٣٢.
عباس، سعاد. إبراهيم. (٢٠٢٣). العنف ضد الطفل العراقي بعد عام ٢٠٠٣: دراسة وتحليل. *مجلة المعهد*، (١٣)، ٥٢١-٥٤٦.
العرمان، عبد الرحمن سعد. (٢٠٠٧). حقوق الطفل في المواثيق الدولية. *مجلة الأمن والحياة*، (٣٠١)، ٤٥-٦٧.
العسيري، عامر بن محمد عامر؛ والسالمية، ليلى بنت زاهر بن سيف. (٢٠٢٣). دراسة تحليلية لحقوق الأطفال في الإسلام والمواثيق الدولية كما وردت في كتاب الضياء اللويني. *مجلة الأزهر، مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية*، ٤٢(١٩٩)، ٧٥-١١٢.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

عصبة الأمم. (١٩٢٤). *إعلان جنيف لحقوق الطفل*. جنيف. مكتبة حقوق الانسان بجامعة منيسوتا، ٢٠٢٥/٥/٦. إعلان حقوق الطفل لعام ١٩٢٤ - جنيف - مكتبة حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا

فتح الله، مندور عبدالسلام. (٢٠١٤). فاعلية برنامج قائم على المشاركة الوالدية في تحسين بعض العادات غير الصحية وتنمية مهارات السلامة الشخصية لدى أطفال المستوى الأول برياض الأطفال بالمملكة العربية السعودية. *المجلة التربوية*، ٢٩(١١٣)، ٤٣٥-٥٠٥

المتولي، آية المتولي علي نده. (٢٠٢٣). العنف ضد الطفل الناتج عن إهماله: دراسة فقهية. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية المنصورة*، ١٣(٨٣)، ١-٦٥

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (٢٠٢٣). *العنف في المدارس وتأثيره على التعليم*. مسترجع من https://symposiumvs2023.csefrs.ma

مجلس الشورى السعودي. (١٩٩٢). *النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية*. مسترجع من https://www.shura.gov.sa

الملوح، عواشة محمد عبد السلام. (٢٠٢١). معلمة رياض الأطفال ودورها في غرس القيم الأخلاقية لدى الطفل. *مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية والتطبيقية*. ٢، ١٢٨-١٣٨.

المنصة الوطنية السعودية. (٢٠٢٥). حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية.

منصور، سحر سامي صلاح .(٢٠٢٣). قيم السلام مدخل لمواجهة التنمر في رياض أطفال الدمج. مجلة الطفولة ،٤٣، ٥٣٣-٦٠٨

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف). (٢٠١٩). *العنف ضد الأطفال: أسباب وحلول*. مسترجع ٢٠٢٥/٥/٣ https://www.unicef.org

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف). (٢٠٢١). *العنف ضد الأطفال عبر الإنترنت: تحديات وحلول*. مسترجع من https://www.unicef.org

منظمة الصحة العالمية. (٢٠١٦). *الاستراتيجيات الجديدة لوضع حد للعنف ضد الأطفال*. ٢٠٢٥/٥/٥

منظمة الصحة العالمية. (٢٠٢٠). *العنف ضد الأطفال: الآثار والعواقب*. مسترجع ٢٠٢٥/٤/٣٠ https://www.who.int

منظمة الصحة العالمية. (٢٠٢٢). *العنف ضد الأطفال: حقائق رئيسية*. مسترجع ٢٠٢٥/٥/٢ https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-children

منظمة العمل الدولية. (١٩٩٩). *اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها* (رقم ١٨٢). مسترجع من https://www.ilo.org

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

مؤسسة تكافل. (٢٠٢٣). *برامج الدعم التعليمي للطلاب المحتاجين*. مسترجع ٢٠٢٥/٤/٢٨ مؤسسة تكافل || الإعانة المالية

هياق، إبراهيم. (٢٠١٦). *المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر*. منهاج التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط -أنموذجًا. [أطروحة دكتوراة]، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة

هيئة حقوق الإنسان. (٢٠٢٤). *جهود هيئة حقوق الإنسان ومجلس شؤون الأسرة في حماية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية*. مسترجع ٢٠٢٥/٤/٣٠ https://www.hrc.gov.sa

وزارة التعليم. (١٤٤٦). *مركز بحوث سياسات التعليم*، مسترجع ٢٠٢٥/٥/١وزارة التعليم | مركز بحوث سياسات التعليم

وزارة التعليم. (١٤٤٣ هـ). *جهود وزارة التعليم في حماية الطفل من الإيذاء*. مسترجع ٢٠٢٥/٥/٢ وزارة التعليم | وزارة التعليم تطلق عدداً من البرامج التوعوية لحماية الطفل من الإيذاء وتعزيز التكامل مع الجهود الوطنية والشراكات المجتمعية

وزارة التعليم .(٢٠١٩). السلامة الشخصية للطفل في مرحلة رياض الأطفال (نحو بيئة آمنه للطفل). الادارة العامة للطفولة المبكرة ،٢٠٢٥/٥/٥ https://cdn.me-qr.com/pdf/90b93e2f-42cf-4ac9-9e14-5e08030f1041.pdf

وزارة التعليم. (١٤٤٣). *إطلاق حقيبة السلامة الشخصية لحماية الأطفال من العنف*. مسترجع ٢٠٢٥/٤/٣٠ https://moe.gov.sa/ar/mediacenter/MOEnews/Pages/k

وزارة التعليم. (١٤٤٣هـ). برنامج السلامة الشخصية للطفل في مرحلة رياض الأطفال "الحماية من العنف والإيذاء. ٢٠٢٥/٥/٥ وزارة التعليم وزارة التعليم تطلق عدداً من البرامج التوعوية لحماية الطفل من الإيذاء وتعزيز التكامل مع الجهود الوطنية والشراكات المجتمعية

وزارة التعليم. (٢٠٢٣). المبادرات في منظومة التعليم والتدريب.٢٠٢٥/٥/٦ وزارة التعليم | المبادرات في منظومة التعليم والتدريب

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (٢٠٢٤). برامج وخدمات الوزارة لحماية الأطفال من العنف والإيذاء. مسترجع ٢٠٢٥/٥/٥ من https://www.hrsd.gov.sa

يونيسف. (٢٠١٤). *اتفاقية حقوق الطفل: نصوص وشروح. منظمة الأمم المتحدة للطفولة*. مسترجع نص اتفاقية حقوق الطفل | الموقع العالمي

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ثانيًا: المراجع الأجنبية

(NAEYC). (2017). *The science of early brain development*.

Lally, J. R., & Mangione, P. L. (2017). Caring relationships: The heart of early brain development. *National Association for the Education of Young Children.*

Library of Congress. (2019). On this day: 40 years of prohibition on disciplinary corporal punishment of children in Sweden.

National Association for the Education of Young Children

Trbojević, J., & Maričić, S. (2022). Children's rights and school from the perspective of college students – Future teachers. *Journal of Educational Studies*, 34(2), 56-70.

White, C., Shanley, D. C., Zimmer-Gembeck, M. J., Walsh, K., Hawkins, R., Lines, K., & Webb, H. (2018). Promoting young children's interpersonal safety knowledge, intentions, confidence, and protective behavior skills: Outcomes of a randomized controlled trial. *Child Abuse & Neglect*, 85, 160-172

Shonkoff, J. P., & Phillips, D. A. (2000). From neurons to neighborhoods: The science of early childhood development. *National Academies Press.*

Trbojević, A. R., & Maričić, O. A. (2022). Dečija prava i škola iz perspektive studenata – *budućih učitelja. Baština*, 57,

ISSN: 2537-0464 **eISSN: 2537-0472**